المنطق والحوار لـ/ هِربرت بُول جرايس
دراسة تحليلية تطبيقية
على تراكيب الخطاب في كتاب الأصول لابن السرّاج

د٠ محمد عيد حسن عبد النبي (*)

المقدمة:

تحوز اللغة النصيب الأوفر من بين أدوات التواصل بين البشر، والأصل أن المتكلم باللغة يسعى لإنجاح رسالته التي يريد إيصالها إلى المخاطب أو السامع، مفترِضًا أن المخاطَب بإدراكه دلالات الألفاظ وقرائن الكلام من سياق حالي ومكاني وزماني يمكنه تلقِّي تلك الرسالة بأريحية تنبئ عن فهمها وترتيب أحكامٍ عليها. وفي سبيل ذلك تحوّلت التداوليّة إلى المجال اللغوي بعد المجال الفلسفي، ونصب لها بعض فلاسفة اللغة(١) أركانًا تمثّلها وتُبوِّئها منهجًا لتحليل اللغة في حيز الاستعمال. كان من بينهم الفيلسوف الإنجليزي هِربرت بُول جرايس Herbert Paul Grice الذي نصّ على أن عملية الحوار عملية تعاونية بين المشاركين فيها، يحكمها مبدأ أسماه "المبدأ التعاوني cooperative principle"، وأدرج تحت هذا المبدأ عددًا من المبادئ الفرعية سمّاها "المقولات categories"، وذكر تحت كل مقولة بعض القواعد الأساسية maxims التي تنهض دليلًا على التزام المتحاورين بذلك المبدأ أو انتهاكه.

كان ذلك في محاضراتٍ ألقاها جرايس عام ١٩٦٧ ضمن برنامج محاضرات "ويليام جيمس(٢)" بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان

(*) مدرس بقسم النحو والصرف والعروض– كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.

"المنطق والحوار Logic and conversation"، ثم طُبعت عام ١٩٧٥م. تلك المحاضرات التي مثّلت مرجعًا أساسيًّا لكثير ممن كتبوا في الاستلزام الحواري[٣] conversational implicature الذي يمثل أحد الأركان المهمة للتداولية. بعد أنْ ترجمتُ تلك المحاضرات بحثتُ محتواها عرضًا وتحليلًا لموضوعاتها، وتطبيقًا على تراكيب الخطاب في كتاب (الأصول) لأبي بكر ابن السرّاج المتوفى (٣١٦هـ). أعني بتراكيب الخطاب تلك التي ينص فيها ابن السرّاج على رعاية العناصر المؤثرة في صياغة تلك التراكيب من سامع ومخاطب وسياق تداولي وبرز فيها مراعاة المبدأ التعاوني أو انتهاكه. وقد دعاني إلى كتاب ابن السرّاج أنه جمع أصول العربية[٤]؛ فقد كان النحو –كما قيل– "مجنونًا حتى عقله ابن السرّاجٍ بأصوله"[٥]، وأنه نظر في دقائق كتاب سيبويه ورتّب مسائل "الكتاب" أحسن ترتيب[٦]، وأنه "كان يُعنَى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنّف كتاب الأصول"[٧]. وجزء من تلك العلل تعلّق بتراكيب الخطاب، يعّلل بناء التركيب على وجهٍ معين أو يعلل ترك بنائه على وجهٍ آخر بالنظر إلى المتكلم والمخاطب وما اكتنف الخطابَ من سياقات.

منهج البحث وخطته: أما **منهج البحث** في الدراسة والتطبيق فوصفيّ تحليلي يصف محلِّلًا محتوى محاضرات جرايس، ثم تراكيب الخطاب في كتاب ابن السرّاج، وأما **خطته** فقد وقع البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين، **المبحث الأول** اللغة الطبيعية والمبدأ التعاوني، وفيه مطلبان: **الأول** الصيغ الشكليّة ونظائرها الطبيعية والمبدأ التعاوني، **والثاني** المبدأ التعاوني والتضمين الحواري، **والمبحث الثاني** دراسة تطبيقية على تراكيب الخطاب في كتاب الأصول لابن السرّاج، وفيه ستة مطالب: **الأول** في تراكيب أجازها التضمين العرفي، **والثاني** في تراكيب تحققت فيها مقولة الكمية أو انتهكت، **والثالث** في تراكيب تحقق فيها الوضوح

الكافي أو الافتقار إليه، **والرابع** في وثاقة صلة فائدة التركيب بعمل المتكلم، **والخامس** في وثاقة صلة فائدة التركيب بعلم المخاطب، **والسادس** في تراكيب تحققت فيها مقولة الطريقة المعهودة في الكلام أو انتهكت، وخاتمة تحوي نتائج البحث.

**

تمهيد

بدأت التداولية أو البراجماتية أو الذرائعية أو النفعيّة Pragmatism مصطلحًا فلسفيًّا عند بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٧٨م، "وذلك في عدد يناير من مجلة Popular Science Monthly، ومعناه: عملي صالح لغرض معين أو يؤدي إلى الغرض المطلوب. ثم تناوله ويليام جيمس William James وفصَّله في نظام فلسفي، ونشره حتى أصبحت هذه الفلسفة تُعرَف بويليام جيمس، ويُعرف هو بها"(٨). ثم تفرّع منها نظام لغوي Pragmatics عند تشارلز موريس Charles Morrisالذي كان مهتمًّا بعلم العلامات من ثلاثة جوانب: نحوي ودلالي وتداولي. نشر موريس عام ١٩٣٨ مقالًا بيَّن فيه الاختصاصات التي تعالج اللغة: علم التركيب، وعلم الدلالة، والتداولية، حيث "تأخذ التداولية على عاتقها مهمة دراسة العلاقات بين العلامات ومستخدميها؛ لأنها المكون الثالث لأي نظرية تتعلق بعلم العلامات"(٩).

التداولية إذنْ تشكل ملتقًى غنيًّا لتداخل الاختصاصات، وكما كان مَثَلُ التداولية الفلسفية "بين النظريات الفلسفية المتعددة كمَثَل المشي في نُزُل يوصل بين جميع حجراته"(١٠)؛ أصبحت التداولية اللغوية منهجًا في التحليل يصل ما بين المناهج السابقة عليه، بَعْد أنْ "فصَل البنيويون العمل الأدبي عن طرفي التواصل كليّةً؛ عن المرسِل (المبدِع) بصفة أساسية مستعينين بمبدأ (خرافة القصدية)، أي انتفاء القصد من جانب المبدع... عن المستقبِل (المتلقي)، وركّزوا على دراسة الوظيفة الشعرية التي تتولّد عن التركيز على الرسالة ذاتها من خلال تحليل التشكيلات اللغوية لبنية العمل الأدبي مستقلة عن طرفي العملية الإبداعية: المبدع والمتلقي"(١١).

إن التداولية في نهجها الفلسفي فلسفة مغرمة بالتطبيق ودراسة نتائج التطبيق[١٢]، وفي نهجها اللغوي كذلك؛ فهي تدرس اللغة في حيز الاتصال بين مستعملي اللغة. ومعنى الاتصال هنا "سلسلة من العناصر ذات هدف، أو هي مزيج من عدة أحداث. أي أنه ليس مجرد واقع، بل وظيفة تهدف إلى إحداث شيء من التأثير أو التغيير. وقد عرّف (أوستن) الاتصال بأنه سلسلة من الأحداث الاتصالية أو الأحداث الكلامية تستخدم بطريقة منتظمة لتحقيق هدف معين. ومنذ قال (أوستن) ذلك اتجه هو واللغويون إلى دراسة الاتصال بناء على النتائج التي تحدثها العبارات، أي على النتائج التي تترتب على إنتاج العبارات وفهمها"[١٣]. فاكتساب الأشكال اللغوية في لغةٍ ما "لا يعني أن تعلم اللغة هو إتقان تراكيبها الشكلية، وإنما إتقانها بتحقيق وظائفها الاتصالية؛ ذلك أن السيطرة على المفردات والتراكيب لا تفيد شيئًا إن لم يستطع المتعلم أن يستخدمها في نقل الأفكار والمشاعر، وفي استقبالها"[١٤].

"تَستمد التداولية من فلسفة اللغة[١٥] ونظرية أفعال الكلام، بالإضافة إلى تحليل الخطاب وتحليل الاختلافات الثقافية في التفاعل اللفظي... وتسهم إسهامًا مستقلًّا في تحليل الشروط التي تجعل العبارات الملفوظة مقبولة في موقفٍ ما لدى المتكلمين باللغة"[١٦]. ذلك ما شغل أعمال ثلاثة بارزين من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد، هم جون أوستن وجون سيرل وبُول جرايس: "وقد كان هؤلاء الثلاثة من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية the natural language في مقابل مدرسة اللغة الشكليّة the formal language التي يمثّلها رودلف كارناب Rudolf Carnap، وكانوا جميعًا مهتمين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسلٍ رسالة إلى مستقبِل يفسرها، وكان هذا من صميم عملهم، وهو من صميم التداولية أيضًا"[١٧]. إن فلاسفة كـ(برتراند راسل) Bertrand Russell

و(جون ستيوارت مِل) John Stuart Mill رأوا أن المنطق أداة مناسبة لتفسير المعنى. فلو قلت لشخص: أنا رأيت بعض أطفالك اليوم؛ فإنه سيسوّغ إشارتي إلى أنّي لم أرهم جميعًا، ليس بسبب ما تعنيه كلمات الجملة، وإنما بسبب أني لو كنت رأيتهم جميعًا لكان من المتوقع أن أقول ذلك. في مقابل هذه الرؤية رأى بول جرايس أن المنطق لا يستطيع أن يوفّر معالجة كافيةً للغة الطبيعية، وأن اللغة ليست مجموعات متعددة الأنواع من الاستعمالات غير المنقادة للتحليل المنطقي. يستطيع المنطق تفسير معنى كثير من تعبيرات اللغة الطبيعية، لكن ليس كلها كما أن القواعد الدلالية الأساسية لا تقوم بوظيفة تفسير المعنى قيامًا تامًّا وإن كانت تلعب دورًا حيويًّا في ذلك. نخلص من ذلك إلى أن هناك عوامل غير دلالية لتفسير المعنى، وهذه العوامل ليست مجموعة عشوائية تعتمد على المتكلمين والسياقات، وإنما تكون منظمة ومفسَّرة بلغة مبادئ عامة وقواعد. لذا عُدَّ جرايس الفيلسوف الأول الذي ذهب إلى أن الضغوط التداولية العامة هي جزء من حساسية أرسطو المفرِطة تجاه الاستعمالات النموذجية لتعبيرات معينة(١٨).

كان جرايس عضوًا نشِطًا في قسم فلسفة أكسفورد المعروفة بفلسفة اللغة العاديّة philosophy of ordinary language إلى جانب جون أوستين، ولما توفي أوستين قاد جرايس مجموعة العمل في ذلك القسم سبع سنوات لإنتاج عمل عن ميول اللغة العاديّة، ثم توقفت تلك المجموعة نهائيًّا. صرف جرايس انتباهه إلى بعض المشكلات المنطقية القديمة جدًّا خصوصًا النظائر الجليّة للثوابت المنطقية في اللغة الطبيعية؛ فعلى سبيل المثال عاد في فترة مبكرة من السبعينيات إلى فكرة كان قد فكّر فيها أولًا قبل الحرب العالمية الثانية، عاد إليها حين قدّم سلسلة محاضرات عن النفي حيث أخذ نفسه بتحليل جمل منفية وبحث مدى تطابقها مع التحليل المنطقي للنفي، وخلافًا للفلاسفة الشكليين كـ(برتراند راسل) و(رودلف

كارناب) حاول جرايس إثبات أن الاختلافات بين المعنى الحرفي literal meaning ومعنى المتكلم speaker meaning ليست عشوائية، ولا تجعل الدراسةَ الصارمة للثاني منهما عديمة الجدوى. الفرق بين المعنيين يبدو شيئًا منظَّمًا قابلًا للشرح والتفسير في مرآة مبدأ واحد عامّ جدًّا للسلوك البشري، واستعمال اللغة مثل كثير من مظاهر السلوك البشري يشارك الناسُ في التواصل متوقعين تحقيق نتائج محددة، وهم جاهزون للحفاظ على استراتيجيات معينة سعيًا نحو تلك النتائج، ومتوقعون محافظة الآخرين عليها. يظهر ذلك في أربع مقولات للسلوك البشري: (الكمية– الجودة– العلاقة– الطريقة). تندرج كلها تحت المبدأ العام المسمى المبدأ التعاوني cooperative principle[١٩].

كان لجرايس فترةَ الستينيات محاضرات احتوت على تعليقات ترتبط بمعنى المتكلم والسياق، اهتم فيها باكتشاف ما يمكن معرفته عن معنى المتكلم، عمّا يهمله المتكلم من المعنى اللغوي تحديدًا من انتباه دقيق إلى الخصائص المميزة والملابسات، وذكر أن التفكير بجدّية في السياق يعني التفكير في الحوار، ولذا عزم على تصنيف بعض الملامح الأساسية الشائعة في الحوارات عمومًا، وعَدّ التعاون لقبًا للملامح التي اختار أن يصنّفها، وقرر أن مبدأ التعاون الحواري principle of conversational helpfulness يعاد تصنيفه بتوقع التعاون expectation of cooperation[٢٠]. ثم خلال محاضراته بأكسفورد طوّر جرايس بيان الطبيعة الدقيقة لهذا التعاون، وظهرت في المحاضرات كلمة (maxims) متأخرة لتعبّر عن قواعد التعاون، وذكر أن إنجاز الهدف المشترك للحوار يتحقق بتوافر رغبتين: الصدق والوضوح، صِدْق يصنع حالة حوارية أقوى بحيث ينبغي ألا يحاول المتحاورون تضليلًا أو خداعًا، ووضوح يختص بطريقة التعبير عن أي

إسهام حواري. أما المقولات الأربع فظهرت في محاضرات هارفارد بصيغتها النهائية.

وهو في ذلك يستخدم مقولاتِ فلسفاتٍ تقليديةٍ كفلسفة أرسطو وكانط؛ فصيغة أرسطو الأصلية لهذه المقولات: المادة والكمية والجودة والعلاقة والمكان والزمان والمؤثِّر والمتأثِّر. وأما كانط فاستخدم أربع مقولات لوصف أنواع التجربة الإنسانية: الكمية والجودة والعلاقة والطريقة، وجعلها أساس كل المعرفة الإنسانية الممكنة. وفي كتابه "نقد العقل الخالص" اقترح كانط أن يسمي مفاهيم الفهم بمقولات أرسطو، وادّعى أن تلك المقولات تحتوي كل المفاهيم الأساسية للفهم وأنها يمكن أن تزودنا بأساس أي نظرية فلسفية(٢١).

مبكرًا من عام ١٩٦٧ سافر جرايس إلى جامعة هارفارد ليُحاضر ضمن برنامج محاضرات (ويليام جيمس) السنوي تحت عنوان "المنطق والحوار Logic and conversation" قدّم فيها فكره المتطور عن المعنى، وانصبّ اهتمامه على عمل مخطط تمهيدي لنظرية فلسفية للغة وهو الذي لم يكن يعُدّ نفسه أكثر من فيلسوف. إلى حد ما اختلف تقديم جرايس مقولات السلوك الحواري هذه المرّة عما كان في محاضراته المبكرة(٢٢)؛ فحين بدأ مقلّدًا لأرسطو وكانط اتخذ المقولات الأربع نفسها قواعد لتفسير معنى المتكلم، وحين طوّر نظرته جعل تلك المقولات مندرجة تحت مبدأ عام هو المبدأ التعاوني cooperative principle، وحتى مصطلح المبدأ التعاوني كان متأخرًا؛ فقد استعمل قبلها مبدأ التعاون الحواري principle of conversational helpfulness ومبدأ توقُّع التعاون expectation of cooperation.

إن الاتصال بين اللغة والمنطق اتصال وثيق؛ فاللغة هي الصورة اللفظية للتفكير الباطن(٢٣). "ولا حيلة لنا إلى ضبط هذا التفكير ودقَّته إلا إذا كان القالب

اللغوي واضح المعالم، لا يفضي إلى غموض، ولا يدعو إلى لبس، ولا ينم عن قلق واضطراب ينعكس على تفكيرنا"[٢٤]. وكثيرًا ما يأخذ هذا القالب شكلًا حواريًّا سواء أكان بين شخصين أو أكثر، أم بين شخصٍ ونفسه، أم بين شخص وشخص مفترَض أو مستدعًى في خيال المتكلم؛ "فاللغة ممارسة تخاطبية تقوم بين ذواتٍ متكلمة وأخرى مستمعة، محكومة بالانتماء إلى جماعة لغوية واحدة"[٢٥]. والحوار هو أحد أنماط التواصل الفكري، وهو نوع من التواصل غنيٌّ ومهم غاية الأهمية؛ فمن جهة يرتبط مباشرة بعلميات إنتاج اللغة، ويمس من جهة أخرى الدوائر الفكرية المتنوعة التخصص[٢٦]. ومن الطبيعي ألا يكون الحوار سوى إحدى صور التفاعل اللفظي محتويًا كل تبادل لفظي أيًّا كان نوعه، وليس فقط تبادلًا بصوت عالٍ يستدعي تحاور أفراد متواجهينَ[٢٧]. ولذلك جمع جرايس في عنوان محاضراته بين المنطق والحوار يشير بذلك إلى ما تحاوله تلك المحاضرات من بيان المنطق المطلوب لتحليل لغة الحوار، وأن تلك اللغة أحيانًا كثيرة تتجاوز المعاني العرفية إلى تضمينات تكون واضحة للمخاطب وضوحَها للمتكلم إذا التزما بالمبدأ التعاوني ولم ينتهك أحدهما أو كلاهما إحدى مقولاته أو إحدى قواعد تلك المقولات، وقد تحتاج إلى بذل جهد للوقوف على حقيقة ما قاله المتكلم.

**

المبحث الأول

اللغة الطبيعية والمبدأ التعاوني

المطلب الأول الصيغ الشكلية ونظائرها الطبيعية والمبدأ التعاوني:

مع بدايات القرن السابع عشر تنامى المنطق الرياضي، وقامت حركة تطبيق المنهج الرياضي على المنطق، عزّز ذلك أن كُلًّا من المنطق والرياضة ينزعان إلى التجربة والناحية الشكلية، وإلى الآلية والقواعد البديهية، كما مكّن للمنطق الرياضي أنه اكتشف أنواعًا أخرى من الاستدلال غير الاستدلال القياسي، واستطاع استخدام الرموز في التعبير عن الأساليب الإنسانية واستخدام حروف الجر والعطف في وصف العمليات المنطقية(٢٨). اللغة العادية أو الطبيعية ordinary or natural language خاضعة لقواعد صوتية وصرفية ونحوية، وعباراتها وصيغها متعلقة بالفكر، واستخداماتها الكثيرة واستعاراتها المتعددة وتشبيهاتها ومجازاتها المتنوعة تزيد من تعقيد المعنى وعدم تحديده بدقة وانضباط؛ كل ذلك أدَّى إلى اصطناع لغة رمزية للتعبير الدقيق المنضبط من وجهة نظر المنطق الرياضي(٢٩) الذي لجأ إلى وضع رموز عامَّة مجرَّدة تُرَدّ إليها صور الاستدلال جميعها، وكان أهم عمل لهذا النوع من المنطق تبيين العمليات التي تحدث في الذهن أثناء الاستدلال ووضْع رموزٍ تعبّر عن هذه العمليات(٣٠). تأثُّرًا بذلك نشأ فرع من علم الدلالة هو علم الدلالة الشكلي formal semantics، وهو يعتني بدراسة اللغات الشكلية، واللغات الشكلية مصنوعة وضعها المناطقة وعلماء الرياضيات بخلاف اللغات الطبيعية، واللغة سواء أكانت طبيعية أم شكلية يُنظر إليها مجموعةً من تعبيرات ترمز إلى شيء محدد مثل المتغيرات الدالة على القضايا المنطقية نحو: ق، ك، ر، والروابط الثابتة الثنائية ∧ ∨ □ ≡، ورمز السلب ~، والأشكال الرمزية كالأقواس الحاصرة ()، [](٣١). وقد ذكر (فان دايك

Van Dijk) ثمانية أصناف لروابط اللغة الطبيعية مثل روابط العطف كالواو وأو والفاء وثُم، وروابط غير عاطفة مثل: مع أن، بالرغم من ذلك، نتيجة لذلك، ثم قال: "على الرغم من أن الروابط المنطقية تشارك خصائصَ معينة مع روابط اللغة الطبيعية؛ فإن علم الدلالة الشكلية للروابط الطبيعية سيعالج عددًا محددًا من الفروق الأساسية فيما يتعلق بالروابط المنطقية"(٣٢). ذلك أن المتكلم قد يقول كلامًا ويقصد غيره، كما أن المستمع يسمع كلامًا ويفهم غير ما سمع؛ ولذا لا تتحدد تعبيرات كثيرة بما تدل عليه صيغها الشكلية فحسب، وإنما إذا روعي ارتباط معناها بسياقات إنجازها برز المعنى الذي أراده المتكلم(٣٣).

ذكر جرايس بعض الصيغ الشكلية (~، ∨، ∧، ⊃، □ χ ،∃(χ) ،(χ)) ونظائرها في اللغة الطبيعية (not، and، or، if، all، some، the) (٣٤)، وقسّم العلماء إلى فريقين وفق رؤيتهم لِما تؤديه الصيغ الشكلية ونظائرها الطبيعية من معنًى: الشكليّين the formalists وغير الشكليّين the informalists(٣٥).

الشكليون يرون أنْ لا اختلافات بين الصيغ الشكلية ونظائرها، بل يرون الصيغ الشكلية تمتاز عن نظائرها الطبيعية من حيث إنها تتيح للمعالجة اللغوية نظامًا يحتوي صيغًا شديدة العموم ونماذج استدلال تصلح لكثير من تعبيرات مستعملي اللغة، وهذه الصيغ شديدة العموم تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة عناصرها صيغ أوليّة واجبة المقبولية، وذلك أنها تحمل المعنى المراد بلا زيادة، ومجموعة أقل مقبولية عناصرها صيغ غير محدودة. وهذا ما تقصر عنه النظائر الطبيعية في رأيهم؛ لأنها لا تشارك الصيغ الشكلية فيما سبق، وإنما تظهر عناصر النظائر الطبيعية بمفاهيم لا تكون واضحة بدقة، وبعضها لا يدل على معنًى محدد أو على قيمة حقيقية محددة، فيخرج المعنى عن حد الانضباط الذي يسعى إليه المناطقة. والمخرج من ذلك في رأيهم لبناء لغة نموذجية أن تُدمَج الصيغ الشكلية

واجبة المقبولية مع الصيغ الأقل مقبولية، وتُعزَلَ الصيغ الواضحة المحددة بقيمة حقيقية، القابلة للتصديق، المحررةَ من تضمينات ميتافيزيقية metaphysical implications تؤدي إلى اللبس والغموض في العملية الحوارية(٣٦). ظاهر إذنْ أن هذا الفريق يرى أن أدوات المنطق كافية لتحليل اللغة العادية ordinary أو الطبيعية natural.

الفريق الثاني في محاضرات جرايس هم غير الشكليين، أولئك يقولون بوجود اختلافات في المعنى بين الصيغ الشكلية ونظائرها الطبيعية، وأنّ أدوات المنطق لها موضع، وأدوات منطق النظائر الطبيعية لها موضع. هذه "النظرة المقابلة كانت عند فلاسفة مدرسة فتجنشتاين Wittgenstein، فقد ناقشوا أن اللغة الطبيعية تختلف عن المعنى المنطقي، وأن المنطق ليس الأداة الفلسفية المناسبة لتفسير اللغة"(٣٧). ولنأخذ العاطف (أو) ورمزه المنطقي الشكلي (∨) مثالًا على ما تقدَّم، إذا قلت باللغة الطبيعية: محمد في البيت أو في الجامعة، وقلت باللغة المنطقية: محمد في البيت ∨ في الجامعة؛ فإن مقتضى اللغة المنطقية أن أحد الاحتمالين صواب حيث إن الصيغة الشكلية (∨) تفيد الشك في القضية، ومقتضى اللغة الطبيعية أن القائل لا يعرف مكان محمد تحديدًا، أو يعرف ويريد أن يُعمِّي على السائل حيث إن العاطف (أو) قد يفيد الشك، وقد يفيد الإبهام(٣٨). لذلك "يشدد جرايس في التواصل اللغوي على نوايا القائل وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا... لا يؤسس هذا الفهم حصرًا على الدلالة التواضعية للجمل وعلى كلمات تلك الجمل؛ فتأويل جملة ما يتجاوز كثيرًا في الغالب الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة، ولهذا السبب يمكن التمييز بين الجملة والقول؛ فقد يكون لجملة واحدة قولان أو أكثر وفقًا لعدد مستعملي تلك الجملة في ملابسات وسياقات مختلفة؛ فجملة (ابني البكر يحتل المرتبة الأولى في صفه) تحتمل أن تكون قولًا لعدد غير

متناهٍ من المتكلمين، هذا من جهة الدلالة غير التواضعية، أما من جهة الدلالة التواضعية فدلالة الجملة تبقى قارّةً"[٣٩] يعني أن هناك ثوابت ومتغيرًا في الدلالة؛ فالثوابت الدلالة التواضعية، والمتغير الدلالة الطبيعية.

أما بناء اللغة النموذجية وفق رؤية الشكليين فيستند على أن التكافؤ المنطقي هو المعيار لضمان كون التعبير مفهومًا، وهذا غير مسلَّم؛ لأن هذا يجعل اللغة الطبيعية غير قادرة على الوفاء باحتياجات العلم، ولأن هناك ما يعبَّر عنه في اللغة الطبيعية وليس بلغة الصيغ الشكلية[٤٠]. ومن هنا نادى غير الشكليين بمنطق متمايز عن منطق الصيغ الشكلية مدعومًا بمنطق ميسر لتلك الصيغ ولا يحل محله؛ "لأن القواعد التي تصح لصيغة شكلية ربما لا تصح لنظيرها الطبيعيّ"[٤١]. أما جرايس فلم يُبْدِ لنا رأيه وفَصْله بين الفريقين غير أنه أبقى على أن الافتراض الشائع بوجود الاختلافات بين الصيغ الشكلية ونظائرها الطبيعية في الواقع هو خطأ شائع، وأن هذا الخطأ يثير انتباهًا كافيًا إلى طبيعة الشروط الحاكمة للحوار وأهمية تلك الشروط. وهذا هو لُب موضوعات محاضرات جرايس عن المنطق والحوار؛ فقد تمحّض أغلبها لبحث طبيعة تلك الشروط التي تمثّلت عنده في المبدأ التعاوني ومقولاته الأربع وقواعدها وصور الخروج عنها.

المبدأ التعاوني ومقولاته وقواعدها:

بيّن جرايس مفهوم المبدأ التعاوني، وذكر مقولاته وقواعدها، وميّز درجات تلك القواعد من حيث التزام المشاركين في الحوار بها على أساسٍ شِبْهِ تعاقدي، وصرّح بأن هذه القواعد ليست على سبيل الحصر وأنها ليست خاصة بالحوار، وإنما هي فيه أَمْيزُ. أما مفهوم المبدأ التعاوني عنده فيعني أن الحوار يتعاون المشاركون فيه لإنجاز غرض مشترك يتضح من بداية الحوار بسؤال يناقَش أو باستنباطه في أثناء الحوار، يتوقع كل مشارك أن يتقيد بذلك أطراف الحوار كلهم[٤٢]، كما لو أن

شخصين –حتى لو لم تجمعهما علاقة قبل ذلك– يمرّان عبر بوابة واحدة، فالتوقع أن المارَّ الأول منهما سيمسك البوابة مفتوحة للشخص الثاني. أما نوع المعاونة المتوقعة في الحوار فأكثر تحديدًا من ذلك بسبب الملمح الخاص للحوار، أنه مغامرة بين المشاركين فيه(٤٣).

وأما مقولات المبدأ فقد أعلن جرايس أنه أخذ أسماءها من الفيلسوف الألماني كانط Kant: مقولة الكمية quantity، ومقولة الجودة quality، ومقولة العلاقة relation، ومقولة الطريقة manner. تحت كل مقولة قاعدة maxim أو أكثر على النحو التالي(٤٤):

مقولة الكمية: متعلقة بكَمّ المعلومات اللازمة لإنجاز الحوار، وتحتوي قاعدتين: ١–اجعل مشاركتك الحوارية تعطي المعلومات بالقدْر المطلوب، ٢–لا تجعل إسهامك الحواري معطيًا معلومات زائدة على القدر المطلوب.

مقولة الجودة: تحتوي ثلاث قواعد:١–حاول أن تجعل مشاركتك الحوارية صادقة، ٢–لا تتكلم بما تعتقد خطأه، ٣–لا تتكلم بما تفتقر فيه إلى وضوحٍ كافٍ.

مقولة العلاقة: كن وثيق الصلة بالموضوع.

مقولة الطريقة: المقولات الثلاث السابقة تتعلق بما يقال، وهذه ترتبط بكيفية قول ما يقال، ولها خمس قواعد: ١–كن واضحًا في حوارك، ٢–تجنب إبهام التعبير، ٣–تجنب اللبس، ٤–كن موجِزًا، ٥–كن منظَّمًا.

هذه القواعد كلها تحمل بُعدًا تعاقديًّا لإدراك الكلام يتمثل في إظهار المتكلم مراده من كلامه للمخاطب، وصِدْقه فيما يتكلم به، وإعمال المخاطب لكلام المتكلم لا إهماله، وتحميل المخاطب الكلامَ قصدًا يطابق أو يقارب قصد المتكلم(٤٥) إلا في حالات انتهاك المبدأ التعاوني حين يقول المتكلم شيئًا، ويضمّن كلامَه شيئًا آخر كما سيأتي. ولهذا البعد التعاقديّ اعتنى جرايس بالوضوح فذكره مرتين؛ مرة

في المعنى في مقولة الجودة، ومرة في اللفظ في مقولة الطريقة، فالوضوح مطلوب لفظًا ومعنًى، واللفظ هو قالب المعنى، فمتى كان مُلبسًا لم يكن المعنى واضحًا. كما اعتنى بالتنظيم في مقولة الطريقة، فألزم المتكلم بهذه القاعدة ألا يقدم ما حقه التأخير، وألا يؤخر ما حقه التقديم، فإن فعل كان انتهاكًا إما أن يُخرج إلى فضاء البلاغة وإما أن يُخرج إلى الإبهام واللبس.

وهذا البعد التعاقدي لتلك القواعد يفيد أنها ليست مقصورة على الحوارات؛ فلديها نظائر في "نطاق تفاعلات ليست حوارية... تنبغي أن تكون محل تفكير كموضوع شبه تعاقدي بخطوط متوازية خارج عالم الخطاب"(٤٦)؛ فإذا كنت تساعدني في إصلاح سيارتي أتوقع أن تشارك فقط بالقدر المطلوب بأن تناولني أربعة مسامير قلاووظ أحتاجها، وليس اثنين أو ستة، وإذا احتجتُ السُّكّر في صُنْع كعك فإن من يشاركني لن يعطيني المِلْح، ولو خلطتُ مكونات الكعكة فلن أحصل على كتاب جيد أو ملابس فرن. بيّن جرايس بهذه الأمثلة أن البعد التعاقدي لقواعد التعاون منفَّذة خارج عالم الخطاب.

المطلب الثاني المبدأ التعاوني والتضمين الحواري:

تُستخدَم قواعد المبدأ التعاوني في اللسانيات جزءًا من دراسة البنية الحوارية، وتقوم على أن المتكلم يحاول بطريقة أو بأخرى في الاتصال أن يلتزم بتلك القواعد، وأن السامع يفترض اتباع المتكلم لها. المتكلم ربما يكسر هذا، لكن الحوار يتقدَّم بافتراض أنه لم يفعل ذلك. مِن ثَمَّ يكون من الوارد استنتاجُ تضمينات مما قيل تخص ما لم يُقَلْ، هي التضمينات الحوارية(٤٧).

التضمين العرفي والتضمين الحواري:

تشير التضمينات الحوارية إلى التضمينات التي يمكن استنتاجها من صيغة العبارة على أساس قواعد التعاون الحاكمة لفعالية الحوارات ومقبوليتها؛ فمثلًا

جملة: هناك بعض الطباشير على الأرضية، حين تؤخذ لتعني أن من اللازم تنظيف الأرضية مما عليها، سيُقابل ذلك تفسيرات هي افتراضات متصلة بالجملة بوضوح(٤٨)؛ فقد يكون المتكلم يشير إلى من يبحث عن طباشير إلى أن بعضه على الأرضية، أو يجيب عن سؤال: ماذا على الأرضية؟، أو ما الذي بيّض الأرضية هكذا؟، أو لماذا يبدو بعض البياض على حذائك الأسود وثيابك السوداء؟

ينطلق جرايس في هذا من أن ما يقوله المتكلم قد يختلف عمّا يُضمّنه أو يقصده أو يوحي به. وهذا يعتمد في بعض الأحوال على المعنى العرفي conventional meaning للكلمات المستعملة، الذي يسهم في تحديد المعنى الحرفي لما قاله المتكلم وتحديد ما ضمّنه. وتضمين المتكلم في هذه الحالة يسمى التضمين العرفي conventional meaning، "وطريق إدراكه البديهة، في حين أن طريق إدراك التضمين الحواري هو البرهان"(٤٩). التضمين العرفي "قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من تضمُّن بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب. ومن ذلك but ومقابلها العربي (لكن)، فهي تتضمن دائمًا مخالفة ما بعدها توقُّعَ السامع مثل: my friend is poor, but honest، ومثل: زيد غني، لكنه بخيل"(٥٠). وقولك عن أحد الأشخاص: إنه في جُبّ الرذيلة، يعني وفق المعنى العرفي أنه شخصٌ "غير قادر على تخليص نفسه من نوع راسخ فيه من السمات السيئة"(٥١). إذنْ مطابقة المعنى لِما قاله المتكلم تتوقف على هوية الشخص المذكور، وزمن التعبير، والموقف الخاص الذي صدر فيه التعبير. وأحيانًا يفرّق المعنى العرفي بين أمثلةٍ مظنونٍ تشابُهها نحو: إنه رجل إنجليزي، ولذلك هو أنيق حسن المظهر، وإنه رجل إنجليزي وإنه أنيق حسن المظهر(٥٢). فالمثال الأول يرتّب على كون الرجل إنجليزيًّا الأناقةَ وحسن المظهر، والثاني لا يلزم منه ذلك، فكأنه في المثال الأول وُصف بصفة

واحدة حين كانت إنجليزيته تستلزم أناقته، وفي المثال الثاني وُصف بصفتين: الإنجليزية والأناقة.

أما إذا قال (أ) لـ(ب): كيف هو تقدُّم (ج) في وظيفته؟ فأجاب (ب): إنه يتقدم جيدًا إلى حد ما، إنه يحب زملاءه ولمّا يذهب إلى السجن. فإن ما قال (ب) هو أن (ج) لمّا يذهب إلى السجن، أما ما ضمّنه أو قصده أو أوحى به فمختلف عمّا قال، وهنا لا يساعد المعنى العرفي على معرفة ما ضمّنه. ليس التضمين هنا إذنْ عرفيًّا، بل غير عرفي nonconventional يسمى التضمين الحواري conversational implicature. هذا النوع من التضمين له أدوات وملامح متمثلة في المبدأ التعاوني ومقولاته وقواعدها، "قادرة على كشْف أي تضمينات... أمثال هذه التضمينات تتعلق فحسب بقواعد أساسية مختلفة"(٥٣). من ذلك المثال المذكور آنفًا؛ حيث يكون (ب) قد قال كلامًا ليس وثيق الصلة بموضوع الحوار، أو قال ذلك لأنه افترض أن (ج) غير أمين، أو افترض أن (أ) قادر على حل ذلك بلا تصريح منه أن (ج) خائن.

وهذا التفريق بين التضمين العرفي والتضمين الحواري يقرّبه تفريق عبد القاهر بين المعنى ومعنى المعنى، "الكلامُ على ضَرْبين: ضربٌ أنتَ تَصِلُ منه إلى الغَرضِ بدلالةِ اللفظِ وحدَه، وذلك إذا قصَدْتَ أن تُخْبِر عن "زيدٍ" مثلاً بالخروجِ على الحقيقة، فقلتَ: "خرجَ زيدٌ"، وبالانطلاقِ عن "عمرو" فقلتَ: "عمروٌ منطلِقٌ"، وعلى هذا القياسِ. وضربٌ آخرُ أنتَ لا تصِلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللفظِ وحدَه، ولكنْ يدلُّكَ اللفظُ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللغُة، ثُمَّ تَجدُ لذلك المعنى دَلالةً ثانيةً تَصِلُ بها إلى الغَرَض... وإذ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من

اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ"[٥٤]. فالتضمين العرفي يستفاد من البديهة كما أن المعنى يستفاد من دلالة اللفظ وحده، والتضمين الحواري يستفاد من البرهان كما أن معنى المعنى يستفاد من دلالة ثانية بعد دلالة اللفظ.

قسّم جرايس التضمين الحواري إلى تضمين معمَّم generalized، وتضمين معيّن particular [٥٥]، "النوع الأول ليس محددًا بسياق خاص، والآخر يتطلب سياقًا محددًا"[٥٦]. هذا من المواضع الغامضة في محاضرات جرايس، ولذلك اعترف جرايس نفسه بصعوبة التمثيل للنوع الأول وسهولة إدراجه في التضمين العرفي، كما ذكر أن بعض التضمينات قد تبدأ حوارية وتنتهي عرفية. وفي الأحوال كلها يجب أن يحوز التضمين الحواري ملامح معيّنة أوجزها جرايس في ختام المقال: **أولها** مراعاة المبدأ التعاوني والانسحاب من التقيد به، **ثانيها** معرفة ما كان يقال وفق المعنى العرفي إضافةً إلى السياق؛ فبغير هذه المعرفة لن يتميز التضمين الحواري من التمييز العرفي، **ثالثها** خلوّ التعبير من القوة العُرْفية التي ستجعل التضمين عرفيا[٥٧].

صلة المبدأ التعاوني بالتضمين الحواري:

عرض جرايس هذه الصلة[٥٨]، فذهب إلى أن فشل أحد المتحاورين في إنجاز إحدى مقولات أو قواعد المبدأ التعاوني يُنتج تضمينًا حواريًّا؛ ذلك أن مراعاة المبدأ لن تحتاج سوى الاستعانة بالمعنى العرفي للكلمات المستعملة، أما انتهاك المبدأ أو شيءٍ منه فيُحوج المستقبِل إلى الاستعانة بوسائل أخرى لحل هذا الانتهاك بالوصول إلى معنى المتكلم بتلك الوسائل، وقد يكون المتكلم نفسه من هذه الوسائل حين يكون المتلقي محتاجًا إلى المرسِل لفهم العبارات. ولذلك أدرج جرايس عدم التقيد بالمبدأ التعاوني وقواعده في مميِّزات التضمين الحواري عن التضمين

العرفي؛ فقد حدد خمسة أمور من خلالها نقول بوجود تضمين حواري معين أو ننفي: **الأول** المعنى العرفي، **الثاني** المبدأ التعاوني وقواعده، **الثالث** السياق، **الرابع** الخلفية المعرفية، **الخامس** وثاقة صلة تعبيرات الحوار بموضوعه. توافر هذه الخمسة يجعل التضمين عرفيًّا، وتخلُّف أحدها يجعله حواريًّا، بل حواريًّا معيَّنًا particular لا معمَّمًا generalized.

إذنْ لا يَبْرز التضمين الحواري إلا بانتهاك المبدأ التعاوني أو أحد مكوناته التي يتشاركها المتكلم والمخاطب بصورة شِبه تعاقديّة.

انتهاك المبدأ التعاوني:

إذا أصغينا إلى حوارات مستعملي اللغة، وتأملنا كذلك خارج عالم الخطاب؛ سنجد أن المبدأ التعاوني يظهر أتم الظهور في صورٍ تُصنَّف أنها انتهاك للمبدأ أو إحدى مقولاته أو حتى إحدى قواعد مقولاته. وهذه الصور ليست "دليلًا ينقض مبدأ التعاون في الحوار ويُظهر ضآلة أهميته، بل إنها على العكس تُظهر لنا قدر الفاعلية التي يعمل بها هذا المبدأ في حوارات الناس بعضهم مع بعضٍ. وبيان ذلك أن لدى الناس اقتناعًا تامًّا بأن الشخص الآخر الذي يشاركهم في الحديث يتسم بالتعاون بحيث ينظرون إلى أي انتهاك ظاهري لأيٍّ من قواعد التعاون في الحوار على أنه أمر يستوجب الاهتمام والتفكر في دلالته... إن حصور خرق لمبدأ التعاون يكشف عن قدرة قوة اشتغال هذا المبدأ في كلام الناس من حيث إنهم يفترضون لدى سماعهم إجابات تبدو غير تعاونية ظاهريًّا أنها في حقيقة الأمر إجابات تعاونية"(٥٩). مثال ذلك ما عُرف في البلاغة بأسلوب الحكيم أو جواب الحكيم؛ فيه يكون الجواب على غير ما يتوقع السائل، لكن المجيب يرى ما أجاب به أنفع للسائل من الإجابة التي كان يتوقعها، من ذلك قول الله تعالى {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ}[البقرة: ١٨٩]؛ فـ"هنا تقدير

وحذْف، أَيْ عن أحْوال الْأَهِلَّة... الجواب بقوْله: {قُلْ هِيَ مَواقِيتُ}، غيْر مطَابقٍ لِلسُّؤال، فيكُون إِخْراجًا لِلْكلام عَلَى خلاف مُقْتضَى الظَّاهر بصَرْف السائل إِلَى غَير مَا يتطَلَّبُ، تنبيهًا على أَنَّ ما صُرِفَ إِلَيه هو الْمهمّ له؛ لأَنَّهم في مبدأ تشريعٍ جديدٍ، والْمسْؤول هو الرَّسول عليه الصلاة والسلام، وكان الْمهمّ لهم أَنْ يَسْأَلوه عمّا ينْفعُهم في صلاح دنْياهم وأخراهم، وهو مَعْرفة كَون الْأَهلَّة تَرَتَّبَتْ عليها آجالُ الْمُعاملاتِ وَالْعباداتِ كَالْحَجّ وَالصيام وَالْعِدَّة، ولذلك صرفَهم عَن بيان مسؤولِهم إِلَى بيان فَائدةٍ أخرى"(٦٠).

نفيد من ذلك أن الانتهاك التداولي لا يكون معيبًا دائمًا كالانتهاك بمعناه اللغوي؛ فأسلوب الحكيم والاستعارة والمجاز ونحوها من صور العدول عن الظاهر تعد انتهاكًا، لكنه مقبول بين أوساط الجماعات اللغوية، ذلك أن القواعد التداولية: "يمكن أن تكون متجاهَلة أو مستخَفًّا بها عن عمد؛ أحيانًا لأسباب شخصية كالرغبة في التضليل أو الخداع، وأحيانًا أخرى لأغراض بلاغية كالمبالغة والتهكم والغموض المتعمد"(٦١).

ذكر جرايس خمسة مظاهر لانتهاك المبدأ التعاوني مشيرًا إلى أن الانتهاك ليس بدرجة واحدة، وإنما يأخذ صورًا تعد انسحابًا من العمل بالمبدأ، وصورًا تعد خرقًا له، وصورًا تعد اعتداءً، وصورًا قد لا تعد انتهاكا إذا راعينا أنها تحافظ على قاعدة أخرى من قواعد المبدأ التعاوني.

المظهر الأول سمّاه تجاوزًا transgression(٦٢)، وذلك إذا زاد حدّ المعلومات على القدْر المطلوب؛ فالقاعدة الثانية لمقولة الكمية: (لا تجعل إسهامك يعطي معلومات تزيد على القدر المطلوب) تحتّم عدم الزيادة، فإذا زاد المتكلم قد تعدّ الزيادة تجاوزًا، وقد تعد تضييع وقت، لكن إذا زاد المتكلم ما يراه وثيق الصلة بموضوع الحوار وفق مقولة العلاقة أيكون قد تجاوز أو ضيّع وقت مَن يشاركه

الحوار؟ هذا يجعل القاعدة الثانية لمقولة الكمية غير مسلَّمٍ بصحتها. ويترتب على ذلك أن زيادة المعلومات على المطلوب لا تُصنَّف تجاوزًا أو تضييع وقتٍ ضربةَ لازبٍ، وإنما يكون ذلك وفْق ما تؤديه الزيادة؛ فقد تكون زيادةً وثيقة الصلة بالموضوع تنفيذًا لمقولة العلاقة. هذا مما جعل جرايس يقول: "من الواضح أن رعاية بعض هذه القواعد موضوع أقل إلحاحًا من رعاية بعض؛ فرجل يعبّر عن نفسه بإطنابٍ غيرِ لازم سيتلقى انتقادًا معتدلًا مقارنة برجل يقول شيئًا يؤمن أنه خطأ". ومصداق ذلك ما نراه في حوار الكليم موسى عليه السلام مع الله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (١٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى}[طه: ١٧، ١٨] لو قال: عصًا لكان جوابًا مطابقًا للسؤال، لكنه أطنب بذكر المبتدأ مع دلالة المقام عليه لو حَذَفه، وبإضافة العصا إليه (عصاي)، وذكر بعض استعمالات العصا عنده، وذيّل بجملة تفتح باب سؤال آخر: وما تلك المآرب يا موسى؟ هذا انتهاك لمقولة الكمية، لكنه انتهاك ممدوح ينقل إلينا ما طلبه المُطنِب من إيناس وطمأنينة وتطويل لوقت تكليم الله له.

المظهر الثاني دعاه انتهاكًا violation وخرقًا infringement[٦٣]، وفيه يكون المتكلم الفاعل لذلك عرضةً ليَكْذب أو يَخدع. من ذلك أن (ب) مرّ بـ(أ) الذي يقف بسيارة لا تتحرك، قال (أ): ليس معي بنزين، فقال (ب): هناك مَرْأب عند ملتقى الشارعينِ. انتهك (ب) قاعدة العلاقة المتصلة بوثاقة الصلة بالموضوع إذا لم يقل ما قال وهو يوقن بأن الجراج مفتوح ولديه بنزين للبيع. وبناء على هذا اليقين ضمّن أن المرأب مفتوح وفيه بنزين. ومثله أن (أ) قال: سميث لا يبدو أن لديه صديقة هذه الأيام، فقال (ب): سميث يزور نيويورك كثيرًا مؤخرًا. "لقد ضمّن أن سميث لديه صديقة في نيويورك". وقد يكون الانتهاك تخلُّصًا من حرج اجتماعي، كما حدث في حفلة شاي أنيقة، قال (أ): "السيدة x حقيبة قديمة". مرّتْ

لحظة صمت مرعبة، ثم قال (ب): "الطقس مبهج إلى حدٍّ ما هذا الصيف، أليس كذلك؟!". انتهك (ب) مقولة العلاقة؛ فهو "يرفض بوضوح أن يجعل ما يقول وثيق الصلة بإشارة (أ) السابقة. هو بذلك يضمّن أن إشارة (أ) لا تنبغي مناقشتها، وربما بدقة أكثر يلمّح أنّ (أ) قد ارتكب زلّةً اجتماعية". ومن ذلك ما ذكره المرزباني أن المؤمّل ابن أميل دخل مسجد الكوفة وقد نمى إلى الناس خبر وفاة المهدي وهم يتوقعون قراءة الكتاب عليهم بذلك. فقال رافعا صوته: مات الخليفة أيّها الثّقلان. فقال جماعة من الأدباء: هذا أشعر الناس؛ نعى الخليفة إلى الجن والإنس في نصف بيت. فأمدّه الناس أبصارهم وأسماعهم منتظرين مَا يُتِمّ به البيت، فقال: فكأنني أفطرت في رمضان. فضحك الناس به وصار شهرة[٦٤]. أراد: إنني بمجاهرتي بهذا القول كأني جاهرت بالإفطار في رمضان فأنتم تنكرون ذلك عليّ وتستعظمونه من فعلي، لكن "هذا معنى جيد غريب في لفظ رديء غير مُعْرِبٍ عما في النفس"[٦٥].

المظهر الثالث أسماه انسحابًا opting out[٦٦]، وذلك حين يكون المتكلم غير راغب في مواصلة الحوار فيقول: لا يمكنني قول المزيد، شفتاي مغلقتان. لكن هذا في حكم البلاغة قد يكون أبلغ أحيانًا من الكلام؛ فرب إشارة أبلغ من عبارة. وقد تراك أنطق ما تكون إذا لم تنطق كما قال الجرجاني[٦٧]. من ذلك أن أمية بن أبى الصلت قَدِمَ على عبد الله بن جدعان، فلما دخل عليه قال له عبد الله: أمرٌ ما أتى بك! قال: كلابُ غُرماءَ نبحتْني ونهشتْني، فقال له عبد الله: وأنا عليَّ حقوقٌ لزِمتْني، فأنظِرْني قليلًا... فأقام أيامًا ثم أتاه، فأنشأ يقول:

أأذكر حاجتي أم قد كفاني ... حياؤك إنّ شيمتك الحياءُ

.....

إذا أثنى عليك المرء يومًا ... كفاه من تعرُّضه الثّناء

فلما أنشده هذا الشعر، كانت عنده قيْنتان؛ قال: خذ أيهما شئت[٦٨]. ومنه قول المتنبي لكافور:

وفي النَّفسِ حاجاتٌ وفيكَ فَطانةٌ ... سُكوتي بيانٌ عندها وخِطابُ[٦٩]

المظهر الرابع فيه تنفيذ قاعدة يعارضه تنفيذ أخرى[٧٠]؛ فقد ينتهك قاعدة (امتلك الوضوح الكافي فيما تقول) باقتصاره على القدر المطلوب من المعلومات حين لا يكون ذلك القدر واضحًا وفق ما يتوقعه المشارك في الحوار. من ذلك ما في الحوار التالي: (أ): أين يعيش (ج)؟ (ب): في مكانٍ ما جنوب فرنسا. "هذا انتهاك للقاعدة الأولى من مقولة الكمية يمكن أن يفسَّر فقط بافتراض أن (ب) مدرك أنه حتى يكون أكثر إعطاء للمعلومات ينبغي أن يقول شيئًا ينتهك قاعدة الجودة: لا تتكلم بما ينقصه الوضوح الكافي. ولذلك يدل (ب) ضِمنًا على أنه لا يعرف في أي مدينة يعيش (ج)".

المظهر الخامس استعمل له الفعل يستهين/ يقلّل flout[٧١]، وذلك حيث لا تجاوز ولا انتهاك ولا انسحاب ولا تعارض. "هذا الموقف هو أحد ما يسبب على نحو مميز تضمينًا حواريًّا"[٧٢]، والسامع يضع في حسبانه أن القاعدة أو المبدأ التعاوني مراعًى إجمالًا عند مستوى ما ضمِّن لا عند مستوى ما قيل. إذا سأل (أ): كيف حال (ج) في عمله؟ فأجاب (ب): جيد، وإلى الآن لم يدخل السجن. يكون المجيب قد زاد على القدر المطلوب زيادة تفتقر إلى الوضوح الكافي، تبدو أنْ لا صلة لها بالموضوع. استهانة المتكلم هنا بقاعدة وثاقة الصلة بالموضوع لا تعني انسحابه من تنفيذ المبدأ التعاوني؛ لأنه قد يكون افترض أن السائل قادر على حل التضمين الذي ارتكبه بقوله: إنه حتى الآن لم يدخل السجن. فقد ألمح إلى أن (ب) غير أمين. ومن الأمثلة أيضًا أن (أ) كتب شهادة عن أحد طلابه المرشَّحينَ لوظيفة فلسفية: "سيدي العزيز، تمكُّن السيد x من الإنجليزية ممتاز،

وحضوره في دروسه منتظم. محبُّك". مثال على الاستهانة بالقاعدة الأولى من مقولة الكمية أن تكون المعلومات بالقدر المطلوب، ويمكن أن يكون مثالًا على الاستهانة بقاعدة امتلاك الوضوح الكافي، وليس انتهاكًا في الحالين؛ لأن (أ) لا يمكنه الانسحاب من تنفيذ المبدأ التعاوني حيث إن المتحدَّث عنه تلميذه، ويعرف أن معلومات أكثر مما أعطى مطلوبة، لكنه ضمّن ما كره تدوينه، أن تلميذه ليس جيدًا في الفلسفة.

ومن أمثلة الاستهانة بالقاعدة الأولى من مقولة الجودة: "لا تتكلم بما تعتقد خطأه" ما تحتويه بعض الجمل من سخرية أو مَجازٍ أو مبالغة(٧٣)؛ كأن يقول أحدهم لآخر: أنت اللبن الذي في قهوتي، وهو يقصد: أنت هلاكي. ومثله ما في حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: "كُنْتُ رَجُلًا مُجْتَهِدًا، فَزَوَّجَنِي أَبِي، ثُمَّ زَارَنِي، فَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: كَيْفَ تَجِدِينَ بَعْلَكِ؟ فَقَالَتْ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَا يَنَامُ وَلَا يُفْطِرُ "(٧٤). وهي تقصد: بئس الرجل مِن رجلٍ لا يقرب زوجته. ومن أمثلة جرايس: كل فتاة جميلة تحب بحَّارًا، وأوضح منه مبالغة أحد الصحابة في قوله للنبي صلى الله عليه وسلم: "ما شاء الله وشئت"، ولذا أجابه: "أجعلتني واللهَ عَدْلًا؟! ما شاء الله وحده"(٧٥).

ومن أمثلة الاستهانة بالقواعد المتعلقة بالوضوح ما يكون في بعض الجمل من غموض أو إبهام أو فشل في الإيجاز والإحكام(٧٦)؛ من ذلك أن أحد القادة الإنجليز قال يخبر عن استيلائه على السِّند: I have Sind. لو أن مترجِمًا أراد أن ينقل هذه الجملة إلى لغته؛ لوَاجَهَه غموض صوتيٌّ حيث يمكن أن يظنها: I have sinned، ويترجمها: إني اقترفتُ إثمًا. ومما يقع في العربية غامضًا غريبُ الكلام ووَحْشِيّه، و"الوحشي من الكلام ليس معيبًا من حيث ذاته، وإنما يعاب من حيث النسبة إلى الزمان وأهله"(٧٧)، وأما استعماله مع لا يستغربونه ولا يستوحشونه

لجريانه على ألسنتهم كسائر كلامهم فلا يعاب، ولذلك ذكر ابن الأثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نطق به كثيرًا في كلامه، ومثّل له بما قاله صلى الله عليه وسلم ردًّا على خُطبة طَهْفة بن أبي زهير التي ورد فيها كلمات غريبة وحشية بالنسبة إلينا قال طهفة: (أتيناك يا رسول الله من غَوْرَيْ تِهامة على أكوار المِيس ترتمي بنا العِيس، نستحلب الصبير ونستخلب الخبير ونستعضد البرير، ونستخيل الرَّهام ونستحيل الجَهام، من أرض غائلة النِّطاء غليظة الوِطاء، قد نشف المُدْهُن ويبس الجِعثِن وسقط الأملوج، ومات العسلوج، وهلك الهَدْي، ومات الوِدْي...) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اللهم بارك لهم في محْضها ومخْضها، ومِذْقها وفَرَقِها، وابعث راعيَها في الدثر بيانع الثمر، وافجُرْ له النَّمَد، وبارك له في المال والولد. من أقام الصلاة كان مسلمًا، ومن آتى الزكاة كان محسنًا، ومن شهد أن لا إله إلا الله كان مخلصًا...)[٧٨]. فكان مقتضى المقام التداولي في هذا الحديث أن يتضمن الجواب ما تضمنه كلام الخطيب من ألفاظٍ يفهمها المخاطب كما فهمها المتكلم وافترض أن عند المخاطب علمًا بها.

ومن الإبهام ما يكني المتكلم عن ذكره حين يَحْضر طرفان لا يريد المتكلم لأحدهما أن يفهم عنه ما يقوله على وجهه. ومن عدم الإحكام ما عُرف بالتعقيد التركيبي، ومثاله المشهور:

ومَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلّا مُمَلَّكًا ... أبُو أمَّهِ حَيٌّ أبوهُ يُقَارِبُهْ[٧٩]

أي: وما مثل المذكور في الناس حي يقاربه إلا مملَّكًا أبوه هو أبو أم المذكور، إلا خاله، "فبَعَّدَ المعنى القريب، ووعّر الطريق السهل، ولبّس المعنى بتوعّر اللفظ وقبح البنية حتى ما يكاد يُفهم"[٨٠]."والَّذي يُحتَمل فِيه بَعضُ هذا إذا وَرَدَ فِي الشعْرِ هُو مَا يُضْطرُّ إِلَيْه الشاعرُ... وَلَا يكون للشاعر معه اختيارٌ... فأمَّا مَا يُمَكَّنُ الشَّاعرُ فِيهِ من تَصْريف القولِ وتهذيبِ الأَلْفاظ واختصارِها وتَسْهيلِ مَخارِجها؛ فَلَا

عُذْرَ لَهُ عنْد الإتْيَان بمِثْل مَا وصَفْنَاه"[٨١]. "فانظر أتتَصَوَّر أن يكون ذلك للفظهِ من حيث إنّك أنكرتَ شيئًا من حروفه، أو صادفتَ وحشيًّا غريبًا أو سُوقيًّا ضعيفًا؟ أم ليس إلا لأنه لم يُرَتِّب الألفاظ في الذكر على مُوجب ترتيب المعاني في الفكر"[٨٢].

ليست قواعد المبدأ التعاوني إذنْ حالات خاصة بما ينبغي أن يفعله فتًى مهذّب كما كان جرايس يقترح بصرامة[٨٣]، وليست كذلك على درجة واحدة من حيث التزام المشاركين في الحوار بها؛ فعدم التزام أحدهم بالقاعدة الثانية من مقولة الكمية بأن أطنب في حديثه فزاد على القدر المطلوب، أهون من انتهاك آخر للقاعدة الثانية من مقولة الجودة بأن تكلم بما يعتقد خطأه[٨٤]. وهذه القواعد أيضًا لم يذكرها جرايس حصرًا، وليست هي فقط ما يُنجَز به الكلام سواء أكان في عالم الخطاب أم خارجه فـ"هناك بالتأكيد كل أنواع القواعد الأخرى الملائمة (جمالية، اجتماعية، أو أخلاقية) مثل: كن راقيًا– تلك التي أيضًا تُراعَى طبيعيًّا من المشاركين في الحوارات، وهؤلاء ربما أيضًا يولّدون تضمينات غير عرفية"[٨٥]، وإضافة إلى قواعد جرايس ثمة قاعدتا التأدب: لا تنتقد الآخرين، ولا تفرض نفسك عليهم؛ "فالناس يميلون إلى التحلي بالأدب لدى تحاور بعضهم مع بعض، وعلى ذلك فربما يؤثّر التأدب في التعبير تأثيرًا بالغًا في البنية التركيبية للحوار"[٨٦]، وقاعدة إضافية للحوار يمكن التعبير عنها كما يلي: "تكلَّمْ على نحْوٍ اصطلاحي speak idiomatically إذا لم يكن هناك سبب خاص لاستحالة ذلك"[٨٧]. وهذه الأخيرة تدخل في مقولة الطريقة، وهي تعني أن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا داعي إلى العدول إلى المجاز إلا عند استحالة إجراء الكلام على حقيقته كما في أحد أمثلة جرايس: "في حفلة شاي أنيقة يقول (أ): "السيدة x حقيبة قديمة". هناك لحظة صمت مرعبة، ثم يقول (ب): "الطقس مبهج إلى حدٍّ ما هذا الصيف، أليس

كذلك؟!". لو أن (ب) قال مثلًا: صدَقْتَ هي كذلك. أو: كذبتَ، لا تقل ذلك وابحث عن حديثٍ آخر. لو قال ذلك للفت انتباه السامعين إلى ما زلَّ به لسان (أ)، لكنه غيّر مجرى الحديث ليصرف من سمع عما قيل.

**

خاتمة المبحث

ظلّ ما كتبه جرايس حول المبدأ التعاوني والمعنى التداولي مشتملًا على عمل يحتاج إلى أن يُواصَل، ونقاط غائمة تحتاج تمثيلًا وإيضاحًا أو مزيدًا منهما، وتحديدًا كلامه عن الصيغ الشكلية ونظائرها الطبيعية، وكلامه عن الصيغ واجبة المقبولية والصيغ الأقل مقبولية، والتضمينات الميتافيزيقية[٨٨]، وبعض القواعد التي نصَّ على أنها غير مسلَّم بها مثل القاعدة الثانية لمقولة الكمية "لا تعط معلومات أكثر من المطلوب"[٨٩] مع ما لها تأثير في تركيب الحوار، وتقسيمه للتضمين الحواري إلى معيّن ومعمم[٩٠]، والانقسام المنصِّف Meiosis الذي ذكره نوعًا من أنواع انتهاك مقولة الجودة[٩١]. "لقد عرض جرايس الأفكار الأُولى في برنامج محاضرات وليام جيمس بجامعة هارفارد عام١٩٦٧م، وما تزال منشورة نشرًا جزئيًّا فقط (١٩٧٥ و١٩٧٨). النقاط التي عرضها جرايس كانت موجزة نسبيًّا وفقط تقترح كيف يُباشر العمل المستقبليّ فيها"[٩٢]، وانطوت مقولاته وقواعدها على قدرٍ من الغموض، ولذا حاولت جهود لاحقة لعمل جرايس "أن تعيّن الكيفية التي ينجح بها الإنسان في الوصول إلى الاستنتاج (الحواري) المناسب من بين جملة الاستنتاجات التي يمكن له أن يستنبطها في محاوراته مع الآخرين" كما نجد مثلًا في أعمال جون أوستين وجون سيرل حول نظرية الأحداث الكلامية[٩٣].

**

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على تراكيب الخطاب في كتاب الأصول

حين ندرس تراكيب الخطاب في كتاب ابن السرّاج لا نقصد أنه مثل بُول جرايس وسيرل وأوستين فيما انتهجوا، وإنما غرض أمثال هذه الدراسة هو توضيح أن الفكرة التداولية وُجدت قديمًا لكن بطابع الثقافة العربية الإسلامية. ابن السرّاج كجرايس "كلاهما يرغب في تقديم مادته اللغوية على شكل مجموعة أقوال في مقام موصوف. عند جرايس هي بلا شك من نسج الخيال، وغالبًا ما تنطوي على السيارات المعطلة والحفلات الفارهة"(٩٤)، ولكنها عند ابن السراج تعكس ملاحظات واقعية فيها من أمثال العرب "أطرّي فإنك ناعلة"(٩٥)، وذكْر مذاهب العرب في كلامها كقوله: "ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت..." (٩٦)، وتأكيد المثل المصنوع بالقول المسموع كما فعل في أثناء حديثه عن المنادى النكرة غير المقصودة(٩٧).

يسلّط هذا المبحث الضوء على تراكيب الخطاب سواء أكانت مما روعي فيه المبدأ التعاوني، أم كانت مما انتُهكتْ فيه إحدى قواعد مقولاته، وعندئذٍ يلجأ المخاطب إلى التأويل التداولي pragmatically interpretation بالتكميل بمعلومات مفهومة من السياق المقالي والمقامي، وفيه يحدد السياق العنصر الغائب نحويا ودلاليا في الحذف الجائز، أو التوسيع عن طريق المعرفة السابقة أو الافتراض السابق أو عن طريق معلومات مفهومة من السياق المقامي، وفيه يحدد السياق العنصر الغائب دلاليا فقط، ولا يحدده نحويًّا إلا افتراضًا في الحذف الواجب ليتحقق المعنى التداولي المراد، أو بافتراض التضمين العُرفي، أو التأويل المجازي(٩٨).

المطلب الأول في تراكيب أجازها التضمين العرفي:

سبق أن التضمين العرفي يُدرك بالبديهة، ويعتمد على المعنى العرفي للكلمات المستعملة، وهو المعنى الذي تشترك الجماعة اللغوية في إدراكه، فإذا "قلت: زيد أخوك قائمًا، وعبد الله أبوك ضاحكًا؛ كان غير جائز. وذلك أنه ليس ههنا فعل ولا معنى فعل، ولا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى, ولكنك إن قلت: زيدٌ أخوك قائمًا فأردت: أخاه من الصداقة جاز, لأن فيه معنى فعل كأنك قلت: زيد يؤاخيك قائمًا"(٩٩). فالمعنى النحوي لا يسعف المخاطب في إدراك المعنى؛ لاعتماده في كينونته على فعل أو معنى فعل يعمل في الحال (قائما– ضاحكا)، ولا فعل هنا أو مشتق بمعناه، وعُرف المتكلمين باللغة يأبى الإخبار بالأخوة النَّسَبية متعلقة بحال منفكَّة عنها في حال أخرى، مما اقتضى السامع أن يصرف مراد المتكلم إلى أخوّة الصداقة ولا يردَّ التركيبَ. فالتضمين العرفي أسهم في إيضاح معنى المتكلم: زيد يؤاخيك قائمًا.

"ولا يجوز: جالسًا مررت بزيد, لأن العامل الباء وقد بيّنته فيما مضى, ومحال أن يكون: "جالس" حالًا من التاء, لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولًا في قبة أو سفينة, وما أشبه ذلك"(١٠٠). ذكر هنا تركيبًا لا يجوز من وجهين: الأول أن يكون صاحب الحال هو زيد، والعامل في الحال الباء التي جرّتْه؛ فيمتنع لتقدم الحال على الحرف الناصبها(١٠١)، والثاني أن يكون صاحب الحال تاء الفاعل في (مررتُ)، فيمتنع لعدم صحة التضمين العرفي باجتماع مرور الفاعل وجلوسه في الوقت نفسه.

"فإذا قلتَ: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون الحاضر, فأشبه الرجلَ إذا أدخلت الألف واللام عليه، فخصصتَ به واحدًا ممن له هذا الاسم, فحينئذ يعلم المخاطب من تريد لأنك لا تقول: "الرجل" إلا وقد علم من تريد منهما"(١٠٢).

فتعاون المشارك في الحوار هنا توضيح الرجل الذي يريده هو، ويعرفه المخاطب بتعريفه، أن يقول: الرجل؛ لأنه حينئذ يكون قد عيّن رجلًا من بين الرجال ليعلم المخاطبُ الرجل الذي يريده المتكلم من بين جماعة الرجال؛ فمقتضى التضمين العرفي أن المتكلم لن يدخل الألف واللام إلا وعِلْمُ المخاطب عِلمُه. ومن ذلك "أن الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره, فيكون معرفة إن كان معرفة، ونكرة إن كان نكرة, ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد, فقد عرف الغلام بإضافته إلى زيد, وكذلك إذا قلت: دار الخليفة, عرفت الدار بإضافتها إلى الخليفة. ولو قلت: دار للخليفة, لم يعلم أي دار هي, وكذلك لو قلت: غلام لزيد, لم يدر أي غلام هو, وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته"(١٠٣). فهذه العبارة (عرفه كما عرفته) من مهمات المبدأ التعاوني لاكتمال عملية الحوار وتحقيقها الفائدة المرجوة من التواصل، وفي مقابل هذا لو قال: غلام لزيد؛ لم يدر أي غلام هو. يعني أن التنكير لن يحدد للسامع أي غلمان زيد يقصد، في حين أن التعريف يحدد للسامع غلامًا من غلمان زيد يشترك المتكلم والمخاطب في معلوميّته. وفي التنكير غموض وإبهام ضد مقولة الطريقة؛ لأن السامع لن يفيد من الحديث شيئًا لو قيل له: غلام لزيدٍ، وبدلًا من أن يحصّل معلومة من الجملة الأولى سيسأل: أي غلمان زيد تقصد؟، وهذا إخلال آخر لكن بمقولة الكمية حيث لم يعط المتكلم سامعه عبارة بالقدْر المطلوب.

المطلب الثاني في تراكيب تحققت فيها مقولة الكمّية أو انتُهكتْ:

مقولة الكمية تقتضي المتكلم أن يعطي المخاطب معلوماتٍ بالقدْر المطلوب ليستقر عنده من المعنى المعبَّر عنه باللفظ ما استقر عند المتكلم، فإذا حذف من الكلام ما ليس عليه دليل من لفظ أو حالٍ مشاهَدة اختلّ التواصل بين مستعملي اللغة، ولذلك يقول ابن السرّاج في ضروب الحذف: "اعلم أنَّ الكلام يجيء على

ثلاثة أضربٍ: ظاهر لا يحسنُ إضمارهُ, ومضمر مستعمل إظهارهُ, ومضمر متروك إظهاره. الأول: الذي لا يحسنُ إضمارهُ: ما ليس عليه دليل من لفظٍ ولا حال مشاهدةٍ، لو قلت: زيدًا، وأنت تريدُ: "كَلِّمْ زيدًا" فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كَلِّمْ"، ولم يكن إنسان مستعدًّا للكلام لم يجز, وكذلك غيره من جميع الأفعال"[١٠٤]. فعلّل لِما لا يحسن فيه الحذْف بغياب الدليل اللفظي حيث لم يتقدم ما يدل على المحذوف، والدليل الحالي حيث لم يوجد في مكان الحدث إنسان في حالة استعداد للكلام يدل على (كلِّمْ) لو حُذف من جملة: كلِّمْ زيدًا. ولذلك أجازوا حذف المبتدأ إذا تقدم من ذِكره ما يعلمه المخاطب، أو دلّت الحالُ المخاطبَ عليه كقول القائل في جماعة يتوقّعون الهلال: الهلال واللهِ، أي: هذا الهلال، وقول أحدهم لك وأنت منتظرٌ رجلًا: عمرٌو، أي: هذا عمرو[١٠٥].

المطلب الثالث في تراكيب تحقق فيها الوضوح الكافي أو الافتقار إليه:

من ذلك قوله: "ثم جعلتَ حَبَّ وذا اسمًا فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة، تقول: حبّذا عبد الله وحبّذا أَمَة الله. ولا يجوز: حبّذه؛ لأنهما جُعلا بمنزلة اسمٍ واحد في معنى المدح فانتقلا عمّا كانا عليه، كما يكون ذلك في الأمثال نحو: أطرّي فإنك ناعلة. فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلًا: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك. وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت"[١٠٦].

المَثَل في كلامه هنا هو "القول السائر المشبّه مضرِبُه بمَورِده"[١٠٧]، وهي –كما قال– تُحكى ألفاظها التي جرت على لسان مُورِدها. وفي حكاية المثل بلفظه افتقار إلى وضوح كافٍ لمن لم يحضر وقت مورده، يزيله كله أو بعضه مقام مضرب المثل؛ فإن استدعاء المتكلم للمثل يفيد استحضاره لمورده وإدراكه أن المقام الذي سيضربه فيه مطابق للمقام الذي ورد فيه، ويبقى دور المخاطب في

مشاركة المتكلم هذا الشأن فيكون الوضوح كاملًا، وإلا اتضح له بقدر ما فهم من مضرب المثل وما لم يستحضره من مورده. وقد يستمر عدم الوضوح إذا ظن المخاطب أن المثل المضروب لا علاقة له بموضوع المقام خاصة في أمثال يكون موردها لمؤنث كالمثل الذي في نص ابن السراج: "أطرّي فإنك ناعلة"، فيرى المخاطب الذي لم يستدع مورد المثل ولم يسعفه المقام بفهمه ما أراد المتكلم أنه بمنزلة المرأة التي قيل لها ذلك– يرى أن المتكلم يسخر منه حين يخاطبه خطاب المؤنث. وهنا يحوج المتكلم إلى جهد مضاعف لإيضاح مراده أو اللجوء إلى طريق آخر في الإبانة غير ضرب المثل. وتحقيق مبدأ التعاون في الحوار يجعل المتكلم يتجنب ذلك كله بمراعاة ثقافة المخاطب قدر الإمكان؛ فنحن حتى في العامية نضرب بعض الأمثال التي لا يفهمها من هم على ثقافة غير ثقافتنا أو في سنٍّ أصغر منا لا يكون فيها قد حصّلوا ما حصّلنا.

ومن ذلك أيضًا: "تقول: زيد كريم الحسب, لأنك أضمرت اسم الفاعل في "كريم" فنصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول, والدليل على أن الضمير واقع في الأول قولك: هند كريمة الحسب, ولو كان على الآخر لقلت: كريم حسبها كما تقول: قائم أبوها, وإنما جاز هذا التشبيه وإن كان الحسب غير مفعول على الحقيقة, بل هو في المعنى فاعل, لأن المعنى مفهوم غير ملبس"(١٠٨). فأجاز التركيب؛ لأنه لم يخترق قاعدة الوضوح في مقولة الجودة، أجاز: زيد كريم الحسب وهند كريمة الحسب؛ لأن المعنى مفهوم على: زيد كريمٌ حسبه وهند كريمٌ حسبها، مفهوم أن الحسب فاعل في المعنى للصفة المشبهة وإن لم يظهر في اللفظ ظهوره في: هند كريم أبوها.

ومن ذلك قوله: "ولا يجوز: هذا أنا, وهذا أنت؛ لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه، ولا تشير إلى نفسك, فإن أردت التمثيل، أيْ: هذا يقوم مقامك ويغني

غناءك؛ جاز أن تقول: هذا أنت وهذا أنا، والمعنى: هذا مِثْلك, وهذا مِثْلي. وأما قولك: هذا هو فبمنزلة قولك: هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه, ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان –تتحدث عنه للمخاطب– فيسألك المخاطب عن صاحب القصة: من هو؟ فتقول: هذا هو"[١٠٩]. فالإخبار عن اسم الإشارة في: هذا أنا وهذا أنت، تتوقف إجازته على السياق التداولي القائم على تعاون المتكلم والمخاطب؛ فإذا لم يكن من المتكلم إشارة للمخاطب على شخصٍ يماثله فيقول: هذا (الشخص الذي أشير لك عليه) أنا، وهذا (المشار إليه) أنت– إذا لم يكن كذلك امتنعت إجازة هذين التركيبين، ولذلك جاز: هذا هو، حين كان جوابًا لسؤال المخاطب عن شخص يدور الحوار عنه: من هو؟ فيشير المتكلم المتعاون إلى المخاطب على شخص معيّن هو من المتحدَّث عنه. فإشارة المتكلم إلى من يقصده باسم الإشارة هنا كان لها الدور الأكبر في إيضاح التركيب للمخاطب.

المطلب الرابع في وثاقة صلة فائدة التركيب بعمل المتكلم:

المنادى النكرة يتوقف نوع الفائدة فيه على توجه المتكلم إليه أو عدمه، وفي هذا يقول ابن السرّاج: "وأما قولك: يا رجل فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء, وإنما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل, فرُفع... تقول: يا رجلًا أقبلْ، ويا غلامًا تعال, وكذلك إن قلت: يا رجلًا عاقلًا، تعالَ, فالنكرة منصوبة وصفتَها أو لم تصفْها, ومعنى هذا أنك لم تَدْعُ رجلًا بعينه, فمن أجابك فقد أطاعك, ألا ترى أنه يقول مَن هو وراء حائط ولا يدري مَن وراءه من الناس: يا رجلًا أغثني, ويا غلامًا كلِّمني, كما يقول: الضرير يا رجلًا خذ بيدي فهو ليس يقصد واحدًا بعينهِ بَل من أخذَ بيدهِ فهو بغيتُهُ"[١١٠]. فاختصاص توجه المتكلم إلى رجل بعينه جعل المنادى نكرة مقصودة ، وعدم إقباله على رجل بعينه جعله نكرة

غير مقصودة. ومنعًا للّبس فرّق العرب بين الحالتين بإلزام الأولى البناء وإجراء الثانية على الإعراب، فمن غاب عنه السياق عرف من العلامة مراد المتكلم من ندائه.

ومن ذلك: "ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم, ولم تجد ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان, لم يكن كلامًا"(١١١)؛ فمقتضى المبدأ التعاوني هنا أن يذكر المتكلم مع الفعل أحدًا فاعلًا له، أو يعمل ليدفع اللبس، وعمله هنا الإشارة. والفاعل إذا كان ضميرًا وجب على المتكلم مراعاة علم المخاطب به وجهْله، فيُضمر إذا كان المخاطب سيحدد من يعود عليه الضمير، ويُظهر إذا جهل المخاطب تحديد المضمر لو أُضمر.

المطلب الخامس في وثاقة صلة فائدة التركيب بعلم المخاطب:

من ذلك أن التركيب قد يكون مُلْبِسًا باعتبارٍ، وغير ملْبس باعتبار آخر؛ فمتى كان ملبسًا لم يجز، ومتى كان غير ملبس جاز، وعدم الإلباس كثيرًا ما يتوقف على علم السامع، يقول ابن السرّاج: "ولا يجيزون: ضربت قائمًا زيدًا إلا وقائم حال من التاء؛ لأن "قائمًا" يلبس ولا يُعلم أهو حال من التاء أم من زيد, والفعل يبين فيه لمن الحال. والإلباس متى وقع لم يجز؛ لأن الكلام وضع للإبانة إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم"(١١٢). فـ(قائمًا) حال من تاء الفاعل في (ضربتُ قائمًا زيدًا)، ولا لبس في هذا، أما إن كانت حالًا مقدّمة على صاحبها (زيد) فيصبح التركيب ملبسًا؛ لأن البديهة تقضي أنها للتاء لا لزيد، وترتيب الكلام تُلزم إبانته عن ذلك، فإن ظهر في حيز الاستعمال ما يفهم به السامع أنها لزيد مقدَّمةً عليه جاز كأنْ يرى السامع ضرْبَ المتكلم زيدًا قائمًا وكان المتكلم حينئذ قاعدًا أو راكبًا.

ومن ذلك ما في كلامه عن امتناع الابتداء بالنكرة. اشترط النحاة تعريف المبتدأ، وجوّزوا النكرة المفيدة مبتدأً، وهذا التجويز داخل في الوفاء بمقولة العَلاقة؛ فالإخبار عن النكرة يُبعد ذهن المتلقي عن موضوع التركيب حيث لا يحوز فائدة باستعمال المتكلم النكرة في الابتداء. "وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه, وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به, ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم, لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا, فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانتْ، تقرّبُه مِن معرفتك؛ حَسُنَ؛ لِما في ذلك من الفائدة"(١١٣)، فالسامع يطلب إفادته بالخبر، وحق المبدأ التعاوني يقتضي أن يُبدأ للسامع بما يعرفه، وهو المبتدأ، ثم يكون الخبر لتمام عملية الاتصال الكلامي بينهما. وإذا كان الخبر هو مناط الفائدة يكون المخبَر عنه هو مفتاح هذه الفائدة في العملية الاتصالية، لذلك انبغى أن يكون عند المخاطب علم بالمبتدأ يفيده عند تلقّي خبرٍ عنه، وإلا كان الخبر عما يجهله المتلقي عبثًا لغويًّا، ولذا قال: "الاسم الذي هو خبر المتبدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا"(١١٤).

وعند حديث ابن السرّاج عن تعريف جزأي الجملة الاسمية نحو: زيد أخوك قال: "وأنت تريد أنه أخوه من النسب, وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه لفُرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخًا، ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول له: أنت زيد أخوك, أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته, فتكون الفائدة في اجتماعهما"(١١٥). فلو كان المخاطب يعلم الفائدة المجتمعة من الإسناد لم يكن في الجملة فائدة، ولم تكن كلامًا. ولذلك لمّا أوقف جواز تعريف طرفي الإسناد في الجملة الاسمية على معرفة المخاطب كلَّ طرَفٍ على حدة، وذكر أن مناط الفائدة عندئذ هو إفادة

اتصاف المبتدأ بالخبر– دفع ما تحققت فيه الفائدة لأنه معروف للمخاطب والمتكلم ولا يحتاج النص عليه، قال: "فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا, وهذا معلوم معروف, قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله ردًّا على الكفار وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به"(١١٦).

المطلب السادس في تراكيب تحققت فيها الطريقة المعهودة في الكلام أو انتُهِكتْ:

من ذلك قوله: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب, ولا يكون استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدَقْتَ ولا كذَبْتَ, ولكن العرب قد اتَّسعت في كلامها فقالت: زيدٌ كم مرة رأيته, فاستجازوا هذا لمّا كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلًا في جملة ما استُفهم عنه, لأن الهاء هي زيدٌ, وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب"(١١٧).

الطريقة المعهودة في الخبر إذا كان جملة أن يكون خبريًّا لا إنشائيًّا؛ لأن الخبر فائدة، وهذه الفائدة تحتمل التصديق أو التكذيب وفقًا لصدق المتكلم وكذبه، وموقف المخاطب من تصديق المتكلم وتكذيبه إذْ ليس خبر الثقة المفترض صِدقه كخبر الأفّاك المعلوم كذبه. لكنْ " أجاز النحويون بلا خلاف بينهم: «زيد اضربه»، و«عمرو لا تشتمه»، و«زيد كم مرة رأيته»، و«عبد الله هل أكرمته؟»، و«زيد جزاك الله عنه حسنًا»"(١١٨). فانتهاك المتكلم لطريقة العرب المعهودة في الإخبار مغتفر في مثل هذه الأمثلة؛ لأن جملة الخبر الإنشائية مشتملة على ضمير المبتدأ، فتكون حقيقة المعنى مفهومة للمخاطب: اضرب زيدًا، ولا تشتم عمرًا، وكم مرة رأيت زيدًا؟، وهل أكرمت عبد الله؟، وجزاك الله عن زيد حسنًا. فجاز ذلك توسُّعًا حين كان من الواضح إضافة الكلام إلى المبتدأ وإسناده إليه

بالضمير العائد من جملة الخبر عليه، وهذا "الاتِّساع يسمّى إسنادا وإضافة، ولا يسمّى خبرا إلّا مجازا، فالإسناد أعمّ من الإخبار"(١١٩).

كذلك ذكر ابن السرّاج بعض التراكيب التي يجوز فيها تقديم المؤخَّر فيما ليس فيه لبس على المخاطب؛ من ذلك حين ذكر الجمل التي لها محل من الإعراب لأنها تقع موقع اسمٍ مفرد ثم قال: "فإن قلت: هندٌ أبوها قائمٌ ومنطلقةٌ جاز, والأحسن عندي أن تقدِّم منطلقةً؛ لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع... وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر, إذا قلت: هندٌ أبوها كريمٌ شريفةٌ؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها، وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة، فإذا قلت: زيدٌ أبوه قائمٌ وكريمٌ– لزيدٍ لم يحسنْ؛ لأنه ملبس، يصلح أن يكون لزيدٍ وللأبِ, والأولى أن يكون معطوفًا على قائمٍ لِمَا خبَّرْتُك، فإن لم يلبس صلحَ"(١٢٠). فضابط التقديم هو الوضوح الكافي وعدم اللبس، وتتفاوت التراكيب قبحا وحسنا وفق ذلك؛ فـ(هند أبوها قائم ومنطلقة) حسن، والأحسن (هند منطلقة وأبوها قائم)، و(هند أبوها كريم شريفة) أقبح من (هند أبوها قائم ومنطلقة)؛ للمطابقة المطلوبة في باب النعت، والذي يحسن أن تقول: (هند شريفة أبوها كريم)، وفي باب العطف كذلك، إذا قلت: زيدٌ أبوه قائمٌ وكريمٌ، يحسن بعطف كريم على قائم، ويقبح أن تجعل التقديم على معنى: زيد كريم وأبوه قائم للإلباس المخالف للطريقة المعهودة في الكلام من صلاحية عطف كريم على قائم أكثر من تعليق كريم بزيد واعتراض جملة (أبوه قائم) بين الموصوف وصفته.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في النوع الثاني عشر من ثلاثة عشر شيئًا لا يجوز تقديمها، ذكر بعض التراكيب الممتنع فيها التقديم إذا لم يتبين للسامع التقديم(١٢١)؛ إذِ الأصل في طريقة الكلام الترتيب. التراكيب مذكورة على النحو التالي: الأول:

ضرب عيسى موسى (لا تقدم موسى مفعولًا)– الثاني: ضرب العصا الرحى (لا تقدم الرحى مفعولًا)– الثالث: ضربتُ زيدًا قائمًا (لا تقدم الحال وصاحبها زيد)– الرابع: لقيتُ مصعدًا زيدًا منحدرًا (لا تقدم الحال الثانية وصاحبها زيد، ولا تؤخر الحال الأولى وصاحبها تاء الفاعل)– الخامس: ضربَ هَذا هَذا (لا تقدم المشار إليه الثاني مفعولًا)– السادس: ضَرَب الذي في الدار الذي في البيت (لا تقدم الموصول الثاني مفعولًا)– السابع: أعطيتُ زيدًا عمرًا (لا تقدم عمرًا مفعولًا ثانيًا)– الثامن: أُعطي زيد عمرًا (لا يجوز أن تقدم عمرًا نائب فاعل وهو المفعول الثاني). جامع الامتناع في هذه التراكيب هو أنها مُلبسة على السامع؛ الأول والثاني والخامس والسادس لخفاء العلامة الإعرابية المحددة للمفعول وللفاعل لتعذرّها في الأول والثاني، وللبناء في الخامس والسادس، وليست هناك قرينة من حال أو مقال تزيل ذلك الخفاء، فإن وُجدت في مثل: كسر الرحى العصا جاز تقديم المفعول: كسر العصا الرحى؛ للعلم بأن العصا لا تكسر الرحى، وفي مثل: ضرب هذا هذه جاز: ضرب هذه هذا؛ لأن المفعول مؤنث يجب معه تأنيث الفعل لو وقع فاعلًا. فعَوَّل ابن السرّاج على علم المخاطب والتضمين العرفي في إجازة هذا التركيب. أما التركيبان الثالث والرابع فامتناع تقديم الحال التي صاحبها زيد راجع إلى أن تقديمها في الثالث يجعلها للتاء لا لزيد، وفي الرابع يجعلها كذلك والمتكلمُ يريدها لزيد لا له. وأما السابع والثامن فالفعل فيهما (أعطى) وهو ينصب مفعولين أحدهما فاعل في المعنى والآخر مفعول، أحدهما آخذ والآخر مأخوذ؛ فإن ظهر للسامع الآخذ من المأخوذ جاز تقديم المفعول الثاني على الأول نحو: أعطيتُ درهمًا زيدًا وأُعطِي درهمٌ زيدًا، ولذلك لم يجز: أعطيت عمرًا زيدًا وأُعطِي عمرٌ زيدًا وعمرو مأخوذ؛ لأن تقديمه يفيد أنه آخذ وأن زيدًا مأخوذ.

**

الخاتمة

اجتهد البحث في تحليل نص محاضرات (بول جرايس) للوقوف على أحد الأركان الأساسية في المنهج التحليلي التداولي، وهو المبدأ التعاوني الذي اشتمل على أربع مقولات تعود إلى جذور فلسفية نبتت عند أرسطو وكانط، ومثّل من التراث العربي ما يتضح به أثر مراعاة قواعد تلك المقولات أو انتهاكها، وخلص إلى النتائج التالية:

١- أن فكرة التعاون في الحوار وأثره في بناء الكلام تطورت عند جرايس من تفريقه بين المعنى الحرفي ومعنى المتكلم إلى ربط السياق بالحوار وجعْل توقُّع التعاون لقبًا للملامح الأساسية الشائعة في الحوارات، ثم إلى استخدام مقولات فلسفية تقليدية عند أرسطو وكانط، والاهتمام بعمل مخطط تمهيدي لنظرية فلسفية للغةِ، انتهاءً بتغيير لقب تلك الملامح من توقع التعاون إلى المبدأ التعاوني، ثم بإدراج المقولات الأربع (الكمية والجودة والعلاقة والطريقة) تحت المبدأ التعاوني بعد أن كانت عنده مجرد أداة لتفسير معنى المتكلم.

٢- جمع جرايس في عنوان محاضراته بين المنطق والحوار لأنه حرص فيها على بيان المنطق المطلوب لتحليل لغة الحوار بعد أن أبطل فكرة أن المنطق الرياضي أداة كافية لتفسير المعنى.

٣- لجأ المنطق الرياضي إلى اصطناع لغة رمزية للتعبير الدقيق المنضبط في وجه تعقيد المعنى الناشئ عن كثرة قواعد اللغة العادية واتساع عباراتها وصيغها واستخداماتها واستعاراتها ومجازاتها وتشبيهاتها.

٤- تأثر علم الدلالة الشكلي بالرموز المجردة التي وضعها المنطق الرياضي للغةِ، واعتنى ذلك الفرع الدلالي بدراسة اللغات الشكلية في مقابل فرع آخر اهتم بدراسة اللغة العادية/ الطبيعية، ورأى أن الصيغ الشكلية المنطقية لا تكفي

لمعالجة تلك اللغة؛ لأنك قد تقول كلامًا وتقصد غير ما يتبادر إلى ذهن المخاطب، وقد يسمع المخاطب كلامًا ويفهم غير ما أراده المتكلم.

٥- صبَّ جرايس اهتمامه في محاضراته على بحث طبيعة الشروط الحاكمة للحوار، وهي عنده تتمثل في المبدأ التعاوني ومقولاته الأربع وقواعدها.

٦- قواعد المبدأ التعاوني التي ذكرها جرايس ليست هي وحدها الحاكمة لبناء كلام المتحاورين، ولا تخص بنية الحوار، لكنها أمْيز فيه.

٧- التضمين الحواري ينتهك البعد التعاقدي الذي تتسم به القواعد الحوارية المتفرعة عن مقولات المبدأ التعاوني.

٨- تفريق جرايس بين التضمين العرفي والتضمين الحواري فيه شوْبٌ من تفريق عبد القاهر بين المعنى ومعنى المعنى.

٩- انتهاك المبدأ التعاوني تتعدد درجاته، ولا يكون معيبًا دائمًا، ولذلك ذكر جرايس لهذا الانتهاك خمسة مظاهر: التجاوز- الخرْق- الانسحاب- التعارض- الاستهانة.

١٠- أسهم اعتبار التضمين العرفي في إيضاح المعنى المراد من بعض تراكيب الخطاب في كتاب الأصول لابن السرّاج.

١١- انتهاك مقولة الكمية في بعض تراكيب الخطاب وقع بالحذف، وكان لدلالة الحال وعلم المخاطب الدور الأكبر في تكميل العنصر المحذوف.

١٢- مراعاة المتكلم ثقافةَ المخاطب هي أساس إدراكه المعنى المرادَ من الأمثال المحكية كما جَرتْ وقت جرتْ، مما يجعل المخاطب يَطْرد دلالة المَثَل من مَوْرده إلى مضْربه.

١٣- رُبَّ إشارةٍ أبلغ من عبارة حين تكون إشارة المتكلم للمخاطب هي سبيل تكميل العنصر الغائب من التركيب.

١٤– عمل المتكلم وأداؤه يؤثّران في تحقق مقولة العلاقة وانتهاكها، كما وقع في المنادى النكرة؛ إن أقبل المتكلم على المنادى وخصّه بهذا الإقبال كان نكرة مقصودة تُبنى على ما تُرفع به في محل نصب، وإن لم ينادِ المتكلم رجلًا بعينه نُصب نكرةً غير مقصودة.

١٥– علم المخاطب يزيل اللبس الواقع في تراكيب انتهكت فيها مقولة الطريقة بمخالفة المعهود من طريقة العرب في بناء تراكيب كلامها، من ذلك تقديم الحال في قولهم: ضربتُ قائمًا زيدًا، وقولهم: زيد أخوك. وتراكيب أخرى انتهكت فيها مقولة الطريقة بتقديمٍ عمَّى المرادَ على المخاطب مثل: ضرب موسى عيسى (وموسى مفعول) وأعطيت عمرًا زيدًا (وعمرو مفعول ثانٍ).

١٦– اتساع العرب في كلامها يجعل انتهاك مقولة الطريقة في بعض التراكيب مقبولًا، من ذلك اتساعها في الإخبار بالإنشاء أحيانًا نحو: عمرٌو لا تشتمْه، وزيد اضربْه، وعبدُ الله كم مرةً رأيته؟

**

المصادر والمراجع

أولًا المراجع العربية:

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، أ.د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١ عام ٢٠١١م.
٢. الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، منشورات الاختلاف بالجزائر ودار الإيمان بالرباط/ المغرب، ط١ عام ٢٠١١م.
٣. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدّة، ط١ عام١٩٩٢م.
٤. الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السرّاج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣ عام ١٩٩٦م.
٥. الأوائل لأبي هلال العسكري، دار البشير بطنطا/ مصر، ط١ عام ١٤٠٨هـ.
٦. البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى/ المملكة العربية السعودية، ط١ عام ١٤٢٠هـ.
٧. البراجماتية أو مذهب الذرائع، يعقوب فام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني ١٩٩٨م.
٨. التأويل التداولي في كتاب سيبويه، أ.د/ محروس بريك، أحد أبحاث الجزء الثاني من كتاب المؤتمر السادس لقسم النحو والصرف والعروض (سيبويه إمام العربية)– كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، دار الهاني للنشر والتوزيع بالحرم الجامعي، ٢٠١٠م.
٩. التحرير والتنوير، للطاهر محمد ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

١٠. تراثنا البلاغي والمناهج الحداثية دراسات مقارنة، د/ أسامة البحيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٦م، سلسلة دراسات أدبية.
١١. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق د/ مصطفى جواد ود/ جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي بالعراق عام ١٣٧٥هـ.
١٢. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وشرحه الأستاذ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدّة، ط٣ عام ١٩٩٣م.
١٣. ديوان المتنبي، دار بيروت للنشر والتوزيع– لبنان، ١٩٨٣م.
١٤. رسائل في اللغة لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي ت٥٢١هـ، تحقيق د/ وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات القرآنية، تحقيق التراث (١٣)، الرياض، ط١ عام ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
١٥. زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود اليوسي، تحقيق د/ محمد حجّي ود/ محمد الأخضر، الشركة الجديدة ودار الثقافة بالدار البيضاء/ المغرب، ط١ عام ١٩٨١م.
١٦. شرح ديوان الفرزدق، ضبط وشرح إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ببيروت، ط١ عام١٩٨٣م.
١٧. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت.
١٨. طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام الجمحي، تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة ومطبعة المدني بالقاهرة.
١٩. العبارة والإشارة، د/ محمد العبد، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط٤ عام ٢٠١٠م.

٢٠. العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ عام ١٤٠٤هـ.

٢١. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، ط٥ عام ١٩٨١م.

٢٢. عيار الشعر، لابن طباطبا العلوي، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٣. الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة– لبنان، ط٢.

٢٤. المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٧.

٢٥. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١ عام ٢٠٠١م.

٢٦. معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١ عام ١٩٩٣م.

٢٧. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د/ علي سامي النشّار، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ٢٠٠٠.

٢٨. المنطق الصوري والرياضي دراسة تحليلية لنظرية القياس وفلسفة اللغة، د/ محمد عزيز نظمي، المكتب العربي الحديث بالإسكندرية ٢٠٠٢م.

٢٩. الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

٣٠. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالزرقاء/ الأردن، ط٣ عام ١٩٨٥م.

ثانيًا المراجع المترجَمة:

١. إرادة الاعتقاد، ويليام جيمس، ترجمة د/ محمود حُبّ الله، الجمعية الفلسفية المصرية، دار إحياء الكتب العربية ١٩٤٦م.
٢. أسس تعلم اللغة وتعليمها، هـ. دوجلاس براون، ترجمة أ.د/ عبده الراجحي ود/ علي علي أحمد، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٩٤م.
٣. البراجماتية اللغوية، ستيفن ك. ليفنسون، ترجمة أ.د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة، ط١ عام ٢٠١٥م.
٤. التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة د/ سيف الدين دغفوس ود/ محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة– بيروت، ط١ عام ٢٠٠٣م.
٥. التداولية واللغة التعاقدية في البدايات الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية، بحث لمايكل كارتر، ترجمة د/ ناصر الحريص، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، عدد١٩ مايو ٢٠١٧.
٦. اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، جين إتشسن، ترجمة د/ عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة بالقاهرة، ط١ عام ٢٠١٦م.
٧. الماركسية وفلسفة اللغة، ميخائيل باختين، ترجمة محمد البكري ويمنى العيد، دار توبقال/ الدار البيضاء بالمغرب، ط١ عام ١٩٨٦م.

ثالثًا المراجع الأجنبية:

1. A Dictionary of linguistics and phonetics, David Crystal, 6th edition, Blackwell Publishing, Malden, USA 2008.
2. Expression and meaning, studies in the theory of speech acts, John r. Searle, Cambridge university press, new York 13th printing 2005.
3. Grice's cooperative principle, maxims of conversation & conversational implicature, Thái Bình Lê, revised in:

https://www.academia.edu/27636659/Grices_cooperative_principle_Maxims_of_conversation_and_conversational_implicature.

4. Logic and conversation (William James Lectures), Herbert Paul Grice, speech acts in syntax and semantics, Peter Cole and Jerry Morgan, l (ed), academic press, new York 1975.
5. Studies in the way of words, Logic and conversation (William James Lectures), Herbert Paul Grice, pp. 22-40, foreign language teaching and research press, Harvard university press 1989.
6. Paul Grice philosopher and linguistic, Siobhan CHapman, Palgrave Macmillan ,New York, 2005.
7. Pragmatics, Stephen C. Levinson, Cambridge text books in linguistics, Cambridge university press, New York 19th printing 2008.
8. Speech acts, an essay in the philosophy of language, John r. Searle, Cambridge university press, New York 34th printing 2011.
9. Text And Context, explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Teun A. Van Dijk, Longman linguistics library, London and New York, 6th edition 1992.

**

حواشي البحث

(١) مثل تشارلز بيرس CHarles Peirce وجون أوستين John Austin وجون سِيرل John Searle.

(٢) ويليام جيمس William James: (١٨٤٢م–١٩١٠) من أشهر مفكري أمريكا على الإطلاق، وأحد قادة الفكر الحديث في الفلسفة وعلم النفس، وله تدين التداولية الفلسفية بحياتها. انظر ص٥ من مقدمة كتاب (إرادة الاعتقاد) لويليام جيمس، ترجمة د/ محمود حُبّ الله.

(٣) سأسير في بحثي على ترجمة التركيب الوصفي (conversational implicature) بالتضمين الحواري بدلا من الاستلزام الحواري؛ لأن التضمين يشير أكثر إلى صنيع المتكلم في عبارته على حين أن الاستلزام يشير إلى أثر العبارة نفسها، ونحن هنا مع التداولية، وهي دراسة اللغة حال التفاعل بين مستعمليها، لذا كانت دلالة المصطلح على صنيع المستعملين أَولى من دلالته على صنيع ألفاظهم.

(٤) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ص: ١٨٦).

(٥) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (٦/ ٢٥٣٥).

(٦) انظر نزهة الألبّاء (ص: ١٨٦).

(٧) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف (ص: ١٤٠).

(٨) البراجماتية أو مذهب الذرائع، يعقوب فام، ١٣١. وانظر أيضًا التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص (٢٨–٢٩).

(9) Text And Context, explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Teun A. Van Dijk, p. 189.

(١٠) البراجماتية أو مذهب الذرائع ١٣٥.

(١١) تراثنا البلاغي والمناهج الحداثية دراسات مقارنة، د/ أسامة البحيري، ٧٣.

(١٢) انظر البراجماتية أو مذهب الذرائع، يعقوب فام ، ٢٧٢–٢٧٣.

(١٣) أسس تعلم اللغة وتعليمها، هـ. دوجلاس براون، ترجمة د/ عبده الراجحي ود/ علي أحمد، صص٢٤٨–٢٤٩.

(١٤) السابق ص٢٤٨.

(١٥) جدير بالذكر أن هناك فرقًا بين فلسفة اللغة والفلسفة اللغوية؛ الفلسفة اللغوية محاولة حل مشاكل فلسفية معيّنة بالاستعمال الطبيعي لكلمات لغةٍ ما أو عناصر أخرى منها، وفلسفة اللغة محاولة إعطاء أوصاف مميِّزة فلسفيًّا لملامح عامة محددة للُّغة كالإسناد والصدق والمعنى والحاجة، وتختص فقط عرَضيًّا بعناصر معيّنة في لغةٍ ما. التعاون بين اللغويين والفلاسفة مثمر خصوصًا في دراسة أكثر الأسئلة إثارة في دراسة اللغة: كيف تتفاعل البنية والوظيفة؟

See: Speech acts, John Searle, pp.3-4 and expression and meaning, John Searle also, p.162.

(16) Text And Context, explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Teun A. Van Dijk, p. 189-190.

(١٧) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د/ محمود أحمد نحلة، صص٩-١٠.

(18) see: Paul Grice Philosopher And Liguist, Siobhan Chapman, p. 2, 88-89.

(19) Ibid, p. 86-87, 90.

(20) Ibid, p. 97-98.

(21) Paul Grice Philosopher And Linguist, p. 98-100.

(22) Ibid, p. 100-101.

(٢٣) انظر المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د/ علي سامي النشّار، ٧١.

(٢٤) المنطق الصوري والرياضي، د/ محمد عزيز نظمي، ٥٣.

(٢٥) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي ، ٢١.

(٢٦) انظر الماركسية وفلسفة اللغة٢٤.

(٢٧) انظر السابق ١٢٩.

(٢٨) انظر السابق، ١١.

(٢٩) السابق، ٢٢، وانظر كذلك ٢٥-٢٦.

(٣٠) انظر المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د/ علي سامي النشّار، ٣٨.

(31) see: Text And Context, explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Teun A. Van Dijk, p.19-20.

(32) see: Text And Context, p.53.

(٣٣) انظر الاستلزام الحواري، للعياشي أدراوي، ٧-٨.

(٣٤) انظر هذه الصيغ وأكثر في كتاب البراجماتية لستيفن ليفنسون، ترجمة أ.د/ سعيد بحيري ص٢١-٢٢، وكتاب فان دايك: Text And Context, explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, p.xv-xvii.

(35)See: Logic and conversation (William James Lectures), Herbert Paul Grice, speech acts in syntax and semantics, Peter Cole and Jerry Morgan, l (ed), academic press, new York 1975 , vol: 3, p. 41.

(36)Ibid, pp. 41-42.

(37)Paul Grice Philosopher And Linguist, p. 2.

(٣٨) see: Grice's cooperative principle, maxims of conversation & conversational implicature, Thái Bình Lê, pp.3-4.
https://www.academia.edu/27636659/Grices_cooperative_principle_Maxims_of_conversation_and_conversational_implicature.

(٣٩) التداولية اليوم، ٥٣-٥٥.

(40) See: Logic and conversation, p. 43.

(41) Ibid, p. 43.

(42) Logic and conversation, p. 45.

(43) Paul Grice Philosopher And Linguist, p. 98.

(44) Logic and conversation, pp. 45-46.

(٤٥) انظر بحث التداولية واللغة التعاقدية في البدايات الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية، لمايكل كارتر Michael Carter، ترجمة د/ ناصر الحريص، مجلة جامعة أم القرى ص٤١٠-٤١١.

(46) Logic and conversation, pp. 47-48.

(47) See: A dictionary of linguistics and phonetics, David Crystal, pp. 114-115.

(48) Ibid, p. 238.

(49) Logic and conversation, p. 50.

(٥٠) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د/ محمود نحلة، ص٣٤.

(51) See: Logic and conversation, p. 44.

(52) Ibid, pp. 44-45.

(53) Ibid, p. 44.

(٥٤) دلائل الإعجاز صص ٢٦٢-٢٦٣.

(55) Ibid, pp. 50, 56.

(56) A dictionary of linguistics and phonetics, p. 238.

(57) Logic and conversation, pp. 57-58.

(58) Ibid, p. 49.

(٥٩) انظر اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، جين إتشسن، ص٢١٤-٢١٥.

(٦٠) التحرير والتنوير للطاهر محمد بن عاشور (٢/١٤٩-١٥٠).

(٦١) التداولية واللغة التعاقدية في البدايات الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية، ص٣٨٩.

(62) Logic and conversation, p. 55.

(63) Ibid, pp. 52, 54.

(٦٤) انظر الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، ص٣٦٩.

(٦٥) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق (٢/ ١٤٨).

(66) Logic and conversation, p. 51.

(٦٧) انظر دلائل الإعجاز ص١٤٦.

(٦٨) انظر الأوائل لأبي هلال العسكري، بتصرف، ص٣٩٥، والبيتان من بحر الوافر.

(٦٩) ديوانه ٤٨١، والبيت من بحر الطويل.

(70) Logic and conversation, p. 51.

(71) Ibid, pp. 52-53.

(72) Ibid, p. 49.

(73) Ibid, p. 53.

(٧٤) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٩٣).

(٧٥) المسند للإمام أحمد ابن حنبل (٣/ ٣٣٩).

(76) Logic and conversation, pp. 54-56.

(٧٧) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور للضياء ابن الأثير (ص: ٤٥).

(٧٨) انظر الخبر بطوله في الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور للضياء ابن الأثير (صص: ٤٢-٤٥). أكوار جمع كُور وهو الرَّحل بأداته، والميس شجر يُتخذ من خشبه الرحل، والعيس كرائم الإبل، والصبير السحاب الكثيف، ونستخلب نمزّق، والخبير هنا هو النبات، ونستعضد نقطع، والبرير شجر الأراك، ونستخيل نجتهد في تخيُّله، الرهام المطر الضعيف، ونستحيل ننظر إلى الحال، والجهام سحاب لا ماء فيه، والنطاء هو البعيد، والغائلة ما يأخذ فجأةً، والمدهن نقرة لاستنقاع الماء فيها، والجعثن أصل النبات، والأملوج ورق كأنه عيدان، والعسلوج الغصن الناعم، والهدي ما يعد هديا يقدمه الحاج، والودي فسائل النخيل. انظر غريب هذا الخبر في الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري (٢/٢٧٨-٢٧٩)

(٧٩) نسبته إلى الفرزدق مشهورة، انظر طبقات فحول الشعراء (٢/٣٦٥)، وعيار الشعر ص ٧٢، ولم أجده في شرح ديوانه لإيليا الحاوي.

(٨٠) العقد الفريد، لابن عبد ربّه (٦/ ٢٣٨)

(٨١) عيار الشعر، لابن طباطبا (ص: ٧٢).

(٨٢) أسرار البلاغة، لعبد القاهر (ص: ٢٠).

(83) see: Paul Grice Philosopher And Linguist, Siobhan Chapman, p. 102.

(84) see: Logic and conversation, p. 46.

(85) Ibid, p. 47.

(٨٦) انظر مبدأ التأدب في الحوار في كتاب اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، جين إتشسن، ص٢٢٦-٢٢٧.

(87) Expression and meaning, John R. Searle, p. 50.

(88) See: Logic and conversation, p. 41-42.

(89) Ibid, p. 52.

(90) Ibid, p. 56.

(91) Ibid, p. 53.

(92) Pragmatics, Stephen C. Levinson, p. 100.

(٩٣) اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، جين إتشسن، ص٢١٥. وانظر العبارة والإشارة د/ محمد العبد ص٧٣-٧٤.

(٩٤) التداولية واللغة التعاقدية ص٣٩١.

(٩٥) انظر الأصول في النحو (١/ ١١٥).

(٩٦) انظر السابق (٧٢/١).

(٩٧) انظر السابق (٣٣١/١).

(٩٨) انظر التأويل التداولي في كتاب سيبويه، أ.د/ محروس بريّك، ص١٠٤٥-١٠٤٦ و١٠٥٣.

(٩٩) الأصول في النحو (٢١٨/١).

(١٠٠) السابق (٢١٩/١).

(١٠١) انظر الخلاف في جواز هذا الوجه وامتناعه البديع في علم العربية للمجد ابن الأثير (١٩٩/١-٢٠٠).

(١٠٢) الأصول في النحو (٣٩/١-٤٠).

(١٠٣) السابق (٥٣/١).

(١٠٤) السابق (٢٤٧/٢).

(١٠٥) انظر الأمثلة في الأصول في النحو (١/٦٧-٦٨).
(١٠٦) السابق (١/ ١١٥).
(١٠٧) زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي (١/٢٠).
(١٠٨) الأصول في النحو (١/١٣٢).
(١٠٩) السابق (١/١٥٢).
(١١٠) السابق (١/٣٣١).
(١١١) السابق (١/٤١).
(١١٢) السابق (١/٢١٩).
(١١٣) السابق (١/٥٩).
(١١٤) السابق (١/٦٢).
(١١٥) السابق (١/٦٥-٦٦).
(١١٦) السابق (١/٦٦).
(١١٧) السابق (١/ ٧٢).
(١١٨) رسائل في اللغة (رسائل ابن السِّيد البطليوسي) (ص: ٣٨٣-٣٨٤).
(١١٩) البديع في علم العربية للمجْد ابن الأثير (١/ ٦٦).
(١٢٠) الأصول في النحو (٢/ ٦٢-٦٣).
(١٢١) انظر السابق (٢/ ٢٤٥-٢٤٦).

* * *